شرح جامی بسیار خوب

[illegible]

واجب لا اثنی را کفت
که وهما التنی لا از غریب
ار کنز طی بر شده باشد
و ذکر اسم در در
موضع او خلط باشد

[illegible]

الملا ابكر والملا

عشر الوجه

عن الاحوال وتفاصيلها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد
وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن
الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطتها في سمط
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف
والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم
الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه
بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر بحمد الله على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الاتيان

به مطلقا حتى يكون من قبيل القطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان
يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة لكونها جزءا من الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال
الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم
بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل
جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بتأويل بعض الكلم
واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد
الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي
في زيد ضرب او اضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له
لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا

عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه او هي مما يتلفظ به الانسان في
هذا القياس پس كلمات الملائكة والجن و الدوال الاربعة وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل
اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا
ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى استعمار قيد زائد لمعنى المعنى
شيء يعنى او ما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف
معنى اسم مفعول لما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا وبقيت حروف التهجي الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى و خرج
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما
يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع

ملحوظ انما هو موضوع بازاء مفهوم الكلي لا الافراد و استعمال في الافراد
المخصص نزاع لفظي وبعد هذا لا يليق بهذا المقام

قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر
فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا بعد الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة لكنها باعتبار الالفاظ الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هناك لفظ وضع بازاء
مفرد او كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي موضوعا افراده الفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولكن يشكل بان بعض
منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد و هو اما مجرور على انه صفة المعنى
خ ما لا يدل جزء اللفظ على جزء معناه وفيه انه لو جعل من اللفظ يمتنع المعنى
المتصف بالافراد والتركيب وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما
يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يبعد من حال المصنف في ايراده الوصف
جملة فعلية و الاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على
التركيب انه بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما تقديمه وان لم
يستلزم الخ فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه

معقول بواسطة الكلام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على
التركيب بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وبهذا القدر كان
لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشباهها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين
ولا يخفى على الفطن العارف بالوضع من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس
لكان انسب واولى وهو صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله يخرج عنه فانه لا يقال
له لفظة واحدة ويبقى مثل تحية وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة فاخرج بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه لكان انسب كما عرفت
واعلم ان الوضع مستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا
حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد
ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم

اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة
فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة
فهي اما من شانها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة
بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية او من شانها ان لا تدل على معنى في نفسها
بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجيء التحقيق في ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
سبحانه القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما
تحتاجان في الدلالة على معانيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدتين في
الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من شانها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في
الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال اي بحيث يكون
ذلك المعنى عنها بفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من شانها ان
لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو
يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم مأخوذ من

وهو العلو لكونها علامة على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون
وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المقصد [illegible] وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل
واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على
معنى في نفسها لكن مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى
في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع
عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله
در المصنف حيث اشار اليه [illegible] افصاح المتضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله
وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين

سيبويه ان [illegible] وآلة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل [illegible]
الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى
مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور لفظا او تقديرا [illegible]
المفهومية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا اختص بالاسم لانه لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بخلاف
ما يختص به الاصل اعني الفعل او نقول ان [illegible] الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويسمى في الكتاب [illegible] ان شاء الله تعالى
وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم ووجه عدم
اختصاص تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطفا على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول او اللحوق بالآخر
المراد بالمدخول

وكلاهما منتفيان في الأسماء الباقية وكذا في الإضافة والمراد به كون الشيء
مسندا إليه وإنما اختص هذا المعنى بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون أبدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا إليه يلزم خلاف وضعه ومنها الإضافة
أي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وإنما قلنا
كون الشيء مضافا لأن الفعل والجملة قد تقع مضافا إليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم فإنه يقال هذا بتأويل المصدر أي يوم نفع الصادقين وقيد الإضافة
بتقدير حرف الجر متعلقا بمختص بالاسم وإنما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فإن مررت مضاف إلى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو أي الاسم قسمان معرب ومبني لأنه لا يخلو إما أن يكون مركبا
مع غيره أو لا والأول إما أن يشبه مبني الأصل أو لا وهذا أعني المركب الذي
لم يشبه مبني الأصل هو المعرب وما عداه أعني غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني الأصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب أي الاسم الذي
ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله نحو زيد في قام زيد وهؤلاء في نحو
زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس كذلك من الأسماء المعدودة نحو
ألف با تا وزيد بكر عمرو وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
في غلام زيد فإن جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه أي لم

يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب مبني الأصل أي مبنيا الذي هو الأصل
في البناء فالإضافة بيانية وهو الماضي والأمر بغير اللام والحرف وبهذا القيد
خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الأصل كما يجيء في بيانه
اعلم أن صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
معربة وليس المراد في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فإن ذلك
لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب بل المعرب اصطلاحا ما فيه
العلامة والصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام
الإمام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل
بعد التركيب في تعريفه وإما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم
يعتبره أحد ولذلك يتحقق لم تعرب الكلمة وهي معربة وإنما عدل المص عما هو مشهور
الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لأن الغرض
من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع
لغة العرب ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم فإن العارف بأحكامها كذلك
مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من
معرفة المعرب مثلا أن يعرف أنه ما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا في
كلامه فمعرفته متقدمة على معرفة أنه ما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوقفه به وجب أن يتوقف أولا أنه ما يختلف آخره

يعرف أنه مما يختلف آخره فيلزم تقدم التي على تعريفه فينبغي أن يعرف أولا
بغير ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة أحكامه كما فعله المصنف وحكمًا أي
من جملة أحكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب أن يختلف
آخره أي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتًا بأن يتبدل حرف بحرف آخر
حقيقة أو حكمًا إذا كان إعرابه بالحروف وصفة بأن يتبدل صفة بصفة حقيقة
أو حكمًا إذا كان إعرابه بالحركة باختلاف العوامل أي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض
الآخر وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا إن زيدًا
مضروب وإني ضربت زيدًا وإني ضارب زيدًا فإن العامل في زيد في
هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف
باختلافه لفظًا أو تقديرًا انتصب على التمييز أي يختلف لفظ آخره أو
تقديره أو على المصدرية أي يختلف اختلافًا لفظًا أو تقديرًا والاختلاف
لفظًا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيد وتقديرًا
كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فإن أصله فتيٌ وفتيًا و
بفتيٍ قلبت الياء ألفًا فصار الإعراب تقديريًا والاختلاف اللفظي
والتقديري أعم من أن يكون حقيقة أو حكمًا كما أشرنا إليه لئلا
ينتقض بمثل قولنا رأيت أحمد ومررت بأحمد وقولنا رأيت مسلمين

مسلمين ومررت بمسلمين شيئًا أو مجموعًا فإنه قد اختلفت العوامل فيه ولا
اختلاف في آخر أحمد حقيقة بل حكمًا فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فإن آخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقة فإن قلت لا يتحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني
الأصل مع عامل ابتداء أو أثر ترتب عليه الإعراب بل هناك حدوث الإعراب
بدخول العوامل قلت هذا الحكم آخر من أحكام المعرب والاختلاف حكم آخر
فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فإن للمعرب أحكامًا كثيرة
لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم أيضًا من هذا القبيل غاية الأمر أن هذا الحكم
لا يكون من خواصه الشاملة الإعراب ما أي حركة أو حرف اختلف آخره
أي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتًا أو صفة به أي بتلك الحركة
أو الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة أو الحرف لا أثر والعامل
والمقتضي ولو اتفقت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله
به فإن المتبادر من السببية السبب القريب والعامل والمقتضي من الأسباب
البعيدة وبالقيد الحيثية تخرج حركة نحو غلامي لأنه معرب على اختيار المصنف
لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث أنه معرب بل من
حيث أنه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الإعراب جمعًا ومنعًا

لكن المصادر وان مبنية على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله
ليدل على المعاني لكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني
وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او بانه
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوضع بسببها الاختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ثم وضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو اخره
اعرب به اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من اعربت
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد

ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فسادا والتباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي
انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية غالبا
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية
غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية
اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل
كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا
علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة معنويا
مصدر المحتاج الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل
قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يتحصل المعنى
المقتضي للاعراب اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى

المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل فيه
حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي
الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل و
كذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما
بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب
والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير
مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل
جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني
طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم اي جمع المؤنث الذي
يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا
والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر او ان الفرع على وتيرة الاصل
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سياتي ذكره مثل
جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف

غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكر
نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك و
الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات الاواخر وذو كي هو اجوف واوي
لانه ذواو اصله ذوو [illegible] وهو لفيف مقرون بالواوين او اصله
واما اضيف في الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو
رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة ا[illegible]
مصغرة لانها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب المثنى والجمع واما لم
بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة لكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يصف
هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما
جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر

السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك ليكون
بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة
لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منسوبة
تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها
بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا وكذا
كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى
مضمر وانما قيده بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى
فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي
فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذا قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان

وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما مر جمع المذكر السالم والمراد به ما يكون
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين مما لم يكن واحده مذكرا والجمع بالواو والنون وما الحق به وهو
اولو واولو جمع لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها وهي
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وهذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرع للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهي
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابا لهما ليكون
اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرع له لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب

قوله وكثرة الفتحة لاصل خالي الجمع وقلة الجمع لاضعفتها اليه توقف الجمع على التثنية والشروط الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة

ولو خص المجموع بما في المثنى بلا اعراب لو جعلت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لان الضمير المرفوع للمثنى في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وجعلوا النصب في الجر لا على الرفع لمناسبة النصب لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل منه اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا لم يمكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت ثابتة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصى بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل اي يمتنع ان تدخل عليه حركة اخرى بعامل

بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها ومعرب عند البعض من ان اعراب هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مبني مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقطت النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر

والجر فان الادغام لا يخرج اليائين عن حقيقتهما فان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث مثل جاءني
ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف
الاعراب من اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب
او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة المنصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثر المنع كوجود علتين
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي
اي علل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها
حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة ... وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في ثاني العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ... ووزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال او المعنى ومنع النون الصرف حال كونها

حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف
المتقدم عليه لا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما
في صفة الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على
اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله
وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان
حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة تقريب الى التحقيق
اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها
الى الصواب لان في عددها اختلافا فقال بعضهم تسعة وقال بعضهم اثنا عشر
وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب
من المذهب المشهور ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين
فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث
اللفظي والمعنوي ابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل

اما قارد الكسر لان الحكم بالصرف للعلتين حقيقة لا لواحدة في العلة ورجع الضمير الى وجود
الاولى من العلتين وما تقوم مقامهما مرفوعة عن الفهم
عفور ١٢

وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل
علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية
لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي
ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في
حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عند المصنف ما فيه علتان او واحدة منهما تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا

دوم
ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا

الاصطلاحي والتغير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن
الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا ما يقع
منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلامة اما الاول
فكقوله ٣ صبت علي مصائب لو انها ۵ صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله ٣ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ۵ هو المسك ما كررته يتضوع
فانه لو منع نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن فيه يقع زحاف
يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله ٣ سلام على خير الانام وسيده ۵ حبيب اله العالمين محمد ۵
بشير نذير هاشمي مكرم ۵ عطوف رؤف من يسمى باحمد ۵ فانه لو قال باحمد لا يخل
بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال
المكسورة او التناسب اي يجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه
وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان
لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه يعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا والاستثناء المجموع
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة

التي يقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فانت كل واحدة
منهما مقام علتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه
قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما الا
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة
كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في
حبلى وفي حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة منزلة تانيث آخر فصارت التانيث
كرر بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض لها اللزوم لعارض كالعلمية
لم يتقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا
خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صيغة
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان
العدل لو كانت صيغة المشتقات فما خانه الصيغة الى غير الاسم
خرجت المشتقات كلها وان المصادر من خروجه عن صيغة الاصلية
بكون المادة باقية والتغير انما يكون في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذفت
عنه بعض الحروف كاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة فيه ليست
باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى

اخرى مغايرة للاولى ولا صحاب تحرير مغايرتها انها لو لم تكن لها غير واحد
تحت اصل وقاعدة تحكمها كانت الاولى واولى
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا يتم انها مخرجة عن
الاصلية فان الظاهر ان مثل اويس وانيب من الجموع الشاذة
مخرجة مما هو القياس فيهما اعني اقوسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اويس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما
اولا على اقوس وانياب واخراج اويس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
لكنه عرف بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض
ما عداه ويمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن
كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة
الى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم
انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب
آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم ... العدل
فيما عدا ما هم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل والسبب الآخر ولكن
لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون

اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد الدليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق لذلك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن
ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار
كون ذلك الاصل محققا او مقدرا لا باعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله
تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما انا نجد معناهما مكررا دون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم
ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية التي كانت في ثلاثة ثلاثة صارت
اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا وكأخر
جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد
تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة
او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم معدول
عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو [illegible]
ويا تيم تيم عدي وليس في اخرى من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع
فقياسه فعلاوات اذ هي ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان
كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها
تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية على ما ذكر [illegible] والجموع الشاذة [illegible]
فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها [illegible]
ولو اعتبر جميعها اولا على [illegible] فلا شذوذ في الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين الحكم فيهما
بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي
خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض لكون الداعي الى تقديره وفرضه
منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم

يوجد فيها سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيها العدل ولا توقف اعتبار
العدل على وجود الاصل ولم يكن فيها دليل على غير منع الصرف فقدر
فيها ان اصلها عامر وزافر عدل عنها الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة وارادوا بابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار ووبار وظفار
فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث وسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها
العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جاء موازنا لها غير منصرف
حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب
منع الصرف لهذا [illegible] الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل منع الصرف وما قال ان بني تميم الذين
يمنعونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم ان الاقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار
العدل فيها لتحصيل سبب البناء او حمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة

بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع
بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مثل
مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد
فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجرى صفة على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفي عرض
له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببيته لمنع
الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك
قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا على الوصفية
لا بان يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او خالفت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع
الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية

اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم [illegible] العلية
اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما
فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف فلم يخرجها استعمالها في
معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا
اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي
هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل
ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل
بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببيته منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي

التأنيث

اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره اي شرط وجوب تاثير التأنيث المعنوي في منع الصرف
احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل
زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل
ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التأنيث المعنوي احد الامور
الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان يعارض
ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان
لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين وزينب وسقر علم لطبقة من الطبقات النار
وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية و
التأنيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية
والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور
فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان
سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف

الزيادة على الثلثة لان حرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
تقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه كالعناق اذا سمي رجل صرف
لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي
باعتبار معناه كالعناق اذا سمي رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث
بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر
التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب
فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمي رجل ممتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو صنف
التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع
الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على
ان يكون الياء المصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه
على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان
تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع

الصرف علم شئ الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان يكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان نقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبيل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس ثم سمي به احد رواة القرآن
لجودة قراءته قبل ان تعرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما
جعلت شرطها لئلا تعرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه
العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوجه مثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلثة اي ما فيه اربعة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
معرفة هذا النوع بالنظر الى الشرط الثاني فانصرف نوح اسما ولا اشتقا
الشرط الثاني وهذا اختيار العلم لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات فلم يوغ قوته فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيهما

فلم يعتبر وجودها فيها اعتبارها فيما سبق لما هو أقوى تسببين آخرين للإلغاء
سكون الأوسط أحدهما ولا لزم من اعتبار التقوية بسبب اعتبار
بتعينها بالاستقلال فشتر وهو اسم حصن بديار بكر وإبراهيم ممتنع صرفهما
لوجود شرط الثاني فيهما فإن في شتر تحرك الأوسط وفي إبراهيم الزيادة على
الثلاثة وإنما خص التفريع بالشرط الثاني لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق من
انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني
والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم أن أسماء الأنبياء
ممتنعة عن الصرف إلا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل إن هودا كنوح لأن سيبويه قرنه بهم ويؤيده ما
نقل من أن العرب من ولد إسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود
قبل إسماعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين
شرطه أي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان
أولها مفتوحا وثالثها ألفا وبعد الألف حرفان متحركان أو ثلاثة
أحرف أوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لأنها انتهت في بعض الصور من تكسير إلى
تكسيرها المغير للصيغة فأما جمع السلامة فإنه لا يغير الصيغة فيجوز أن يجمع جمع
السلامة كما يجمع أيامن جمع أيمن على أيامنين وصواحب جمع صاحبة

على صواحبات وإنما شرطت بذلك ليكون صيغته مصونة
عن قبول التغيير فيؤثر بغيرها متلبسة عن هاء التأنيث حال الوقف
والمراد بها هاء التأنيث باعتبار ما يؤول إليه حال الوقف بلا رد
نحو فوارة جمع فارهة وإنما اشترط كونها بغيرها لأنها لو كانت مع
ها كانت على زنة المفردات كفرازنة فإنها على زنة كراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيحصل في قوة جمعيته فتوهن ولا حاجة إلى إخراج نحو مدائني
فإنه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل إنما الجمع مداين هو لفظ
آخر بخلاف فرازنة فإنها جمع فرزين أو فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
أن صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون بغير ها وثانيهما ما
يكون بها فأما ما كان بغير ها فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها
كمساجد مثال لما بعد الألف حرفان ومصابيح مثال لما بعد الألف ثلاثة
أحرف أوسطها ساكن وأما فرازنة وأمثالها مما هي على صيغة منتهى
الجموع مع الها فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها
بلا ها وحضاجر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما أن أسامة علم جنس للأسد
فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف
بل هي شرط الجمعية فينبغي أن يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير

علم للضبع كفتار

الجواب بان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الى آخره

بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى

عظيم البطن سمي الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة

من نوع الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة

في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان

الضبع هي اي الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير

منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما

اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل

الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان

الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة

ليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب

سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد

على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او

الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا

جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه

ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال

فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التقصي عنه ثم

بانه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على

موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في

حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه

من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما اعتبارا

هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة

وهو الحمل على الموازن وقيل هو اي سراويل اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس

يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا اي فرضا فانه لما وجد

غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقدر

حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة

ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية

تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع المحتاج

الى التقصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل مما كان لامه واوا او ياء

والمراد اي بعد وجوار اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحذف الياء

في حذف الياء منه وادخال التنوين عليه فتقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول

جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء المتحركة منقوصة كضوارب تقول رايت جواري

فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بلا كلام

واما في حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم على ان هذا الاسم منصرف

والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على
منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في حالتي الرفع والجر
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف ثم
بني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فبعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقطت تنوين الصرف عوض عن
الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب فيقول
مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء على هذه اللغة على تقديم منع
الصرف على الاعلال فانه لا يكون الياء معتوضة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فلا تقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواري بالضم بلا تنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين

كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو بصري
علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بحالي
منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى
حال لا يكاد يؤثر في المضاف اليه باضافة وهي منع الصرف ولا
اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو
تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان
الجملة انما هي محكية لا يتطرق اليها التغيير فكيف يمكن ان يؤثر
فيها منع الصرف وان كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان
لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج
مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر علمين قلنا كانه اكتفى
في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على
الاسناد فلم يذكرها فيما بعد بناء على اهمالها فلذلك احتاج الى اخراجها مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو
اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يتضمن حرفا
ولا اسنادا فيه او غيرهما الالف والنون المعدودتان من
اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد

وتسميان مضارعتين لمضارعتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف ما كونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني
ثم انهما ان كانتا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان لا يدل على ذات مأخوذ معها صفة من الصفات كرجل
وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد
بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه
اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء لشبههما بالفي التأنيث كعمران
او كانتا في صفة فشرطه انتفاء فعلانة اي وان كان الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى
مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة
لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى
لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ومن ثم اي
من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق

لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط
انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
منصرف ودون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من
اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيه
احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم
العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك [illegible] لموضع
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لشجر يصبغ به
وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى
العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه غير منصرف ايضا للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل

وزن الفعل

او اول ما كان على وزن الفعل بزيادة اي زيادة حرف او حرف
من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في
اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بعد التاء لاختصاصها بالاسم عن
اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا لاعتبار الذي امتنع من
الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به لكنه
لا يكون قياسا ولا اسود فان مجي التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار
الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة
الاسمية العارضية ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجي يعملة للناقة القوية على العمل وما فيه علمية
مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه
بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عن الجمع والف
التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف
فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد
رأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشهور صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف

للتنبيه اي ظهر حين تنكيره اسباب منع الصرف وشرائطها
فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي
هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنا
والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الا
الاربع شروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من
المستثنى الاول اي لا تجامع غيرها هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما
في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان
الفعل المعتبر في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد شيء من الا
الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط
لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة فانه قد انتفى احد السببين اللذين هو العلمية بانتفائها
والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا
يبقى فيه سبب من حيث انه سبب او على سبب واحد فيما ليست
بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان

ان اصمت بكسر الميم علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فانه امر من اصمت يصمت بضم الميم قياسه ان يكون بضم الميم فلما جاء
بكسرها علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود
اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم يكن مع وزن الفعل ايضا قد عرفت فيما تقدم
ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا
لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه شرع في استثناء نحو احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه
بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ المشعر بموافقته لما ذكره من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل
العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل

افعل اسما وان كان معه من فانه غير منصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي لما خالف
سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق ههنا مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو
خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم
تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء
وارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير
لكن يلزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية

اي من هذا

اعتبارهما الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى
الاصل صفة مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
منع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لا يلزم فى باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية الاصلية والعلمية
فان العلم المخصوص مع الوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر
كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به باعتبارهما
معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى مدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا
بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان
الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على
الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا

مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت المشابهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
مطلقا والممنوع منه غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا فى سقوط
التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان لم تبقيا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا
كما فى ابراهيم وان لم يكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان
لم يكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول اثبت
لما عرفت فى بحث غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان
موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد فى صفة المذكر
الذى لا يعقل كالصافنات الجياد والمذكورات من الخيل وجمال سبحلات
اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات

لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد وما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو
او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا
او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
المحلي انه لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يخفى
الرفع باعتبار الرفع المحلي وهو بحث سيأتي عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل
انما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي
اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ او قيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشابه
الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل

اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد
في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء
اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج
المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلنا المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة
قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه
به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
احترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله
في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما
اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير
ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل
اليه ويدل على ذلك اسكان الفعل اللام في ضربت لانه لدفع توالي

مع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي
تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني واستشهدا على ذلك بقول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن
حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب بان هذه الضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير راجع الى العدي بل الى
المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في
الفاعل المتقدم ذكره صريحا والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع
بازاء شيء انه قرينة عليه ظاهرا وان ذكر الاعراب تستغني عنه والقرينة
شاملة وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى
او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد
ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا
ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او وقع بعدها اي
نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلئلا يفوت الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله
ما ضرب زيد الا عمرو انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انعكس احدهما
بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمروا زيد
فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ المعنى انما هو فيما يلي الا
فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال
ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد فيفيد انحصار كل
منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في
صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر

الفاعل لانقلب المعنى قطعا وان اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في
صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل
ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرو
زيدا او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي
الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول فلئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا
والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيينه حذفا جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي في
مثل ما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام
فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا الحذف

الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد
ابن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي
يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اي يبكيه من ذل وعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة
والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من
غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا سائل
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله ربما يتوسل به الى تحصيل المال
لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد
من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون الحذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا هو استجارك

مبحث تنازع الفعلين

الاول المفسر بالمستتر ك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم
مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احدهم مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف اي
الفاعل والفعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا
الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه
في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استتار ذلك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
تجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمروا او كريم وشريف ابوه
واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد
يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول او هو مستحقه قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل
واحد منهما على البدل وحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان

المتصل

المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن
مع الا لانه حينئذ لا يصح اضماره ولا بد وفيه لفساد المعنى لانه نفي
الفعل عن الفاعل المقصود واثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظ واما التنازع الواقع في
الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في
اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظ مفعولا له فيكونان متفقين في
اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في
الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل
منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في
ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما

من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين
فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء و
ذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً وانما لم يورد
مثالاً للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر
حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني و
ضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً واكرمني وضربت زيداً وضربني
واكرمت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول اي اعمال الفعل
الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الثاني
كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالاً اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقة افراداً وتثنية و

وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
اذا اسند شيء مسنده خلافاً للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل
الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل
الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول ان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور
وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة
تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيداً
ورواية غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزاً عن التكرار لو ذكر و
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم
يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً
منطلقاً لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول

كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد او جاءت زيد افاعلاً ضربني واضمرت في
اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور وفيه ح لا حذف
الفاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا وهو جائز واضمرت
المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذف
ان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو
المذهب القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له و
اضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع
وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا
اذا لاحظت المفعول الثاني اسما والا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والاظهر انه لا تنازع بين الفعلين في
المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا واحدا والثاني مفعولا مثنى
مفرد

شيء فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على
اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قال لو اقتضى
توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا فاعل
متساوي الحالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل كفاني ولم اطلب قليل من المال لاستلزامه
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي بكل
منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء منفيا ومعطوفا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم
اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ح يستقيم المعنى يعني انا لا
اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت
واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما
لم يفصله عن الفاعل ولم ينقل منه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ

لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه
فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل
اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله
في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فُعِل اي الماضي المجهول ويُفعَل اي المضارع المجهول
فيتناول مثل افتُعل واستُفعل ويُفتَعل ويُستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه
ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون
كل من الاسنادين تاما بخلاف اعني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب
اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا و
المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند الفعل اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب و
المفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا

لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه
لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل
الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا
معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها
موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه
بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل
يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وفايده وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايده فيه لدلالة الفعل
عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي
جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما جا

اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب تقديم المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر اي بعض
من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ولاشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
احترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا
مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام ونحوه
كهل وما ومن وعند سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع
قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم
التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى
اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان في

اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان صفة رافعة لهذا
الظاهر لم يجز تثنيتها مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما
قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان
الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه يخرج عن هذا القسم جاز
الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر وكون ما
بعدها مبتدا والصفة مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدا واقائمان خبرا
مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت
آنفا والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام
في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه المجرد المسند
به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا

ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا او يحمل البا بمعنى الى و
الضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان
العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شي او يسند اليه شي فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر
رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا
والمبتدا عامل في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في
الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا
اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا
لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها
ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز
قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة
لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار و
هو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة
لان المعرفة معنى معين والمطلوب لهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت بك

المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيدا او وضع المظهر موضع المضمر في
نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي او كون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد و
قد يحذف العايد اذا كان ضمير القيام قرينة مثل البر الكر بستين اي الكر منه
بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما
وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر
من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة
الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في
المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا
كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا
مشتمل على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام وهو الاستفهام
لان معناه أهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه
على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين

متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا
والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في
قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل
افضل منى افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا
عما لا يكون فعلا له اي للمبتدا كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام و
اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصورة اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا
واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا
عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في
ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل

كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى هذين التقديرين ليس بجملة صورة و
نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام لمصدره في
جملة او كان الخبر مصححا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا اي بتقديمه
يصح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدا
كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام
اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر ضمير
عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق
فلو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او
كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد
مبتدا اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك
قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا و
يتعدد الخبر عن غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم
وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض

فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مفرد في هذه الصورة ترك العطف اولى
ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف ولا يبعد ان يقال مراده
المتعدد من الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص به
لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر
بل هو من توابعه ولهذا اورد المصنف في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو
جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي
جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل لتأكد مشابهته
بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما في حكمها الاسم المضاف
اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا

هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فكقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال
للاسم بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فكقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء
على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما
يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
الذي يأتيني او في الدار فله درهم بل ان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق
بعضهم قيل هو سيبويه انّ المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان
وكذا الآية السابقة

قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قلت بعضهم الذي الحق ان بهما انما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره
ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما النقل
وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
ما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو
ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال ان نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل
المبتدا المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما راه وانما اتى بالقسم جريا
على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد

وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من قرائنه
شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان
تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان والخبر المحذوف
غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر
لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في التركيب الذي
التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب
على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا
اي لولا زيد موجود لكان كذا لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل
على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا
يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم
اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي
بعد لولا فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او مؤولا وهو منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى
ذلك المصدر وذلك مثل قولك ضربي زيدا قائما اذا كان

زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وكل ضربت زيدا قائما
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
انه اي تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك اي زيد حاصل عندك فبقي اذا
كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي
يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن
المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما وتجوز
حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي
ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا او العامل في الحال واقام الحال
مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بافعل هذا لكونه
مستريحا من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير
سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مضاف الى

صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ومنها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع و
ذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب
حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي
لعمرك وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجوابه قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من
المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان
وكان وليت ولكن ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب
الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما مر عملت رفعا ونصبا مثله وهو اي
خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه
الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لاجل
اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم
ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى

بل اما دخل على جملة تقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب بان المراد بالمسند
المسند الى اسما هذه الحروف ليلزم منه استبداد ذلك قوله بعد دخول هذه
الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى
الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا تقوم ابوه مثل قائم
في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من جهة كونه مفردا او جملة ونكرة
ومعرفة واحكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من
انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره
كامره بعد ان صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من
ذلك ان كل ما صح ان يكون خبرا للمبتدا صح ان يقع خبر الباب ان حتى
يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا
وان من ابوك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان
هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل النوعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم
المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك
لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل
ومصدرية باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا
السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا
اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت
حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا علم
له ضابطة كلية يحذف معها الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا
لا نفيه فانه لو ارتفعت نحو ما زيد الا سيرا لا كتب فقد قيد نفي داخل
على الاسم يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم

لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال المصدر على اسم
لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه
وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول
المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد
نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في
الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت
الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي
وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد و
مضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد
سيرا سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع وقع مفعول
مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون الجملة
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب وتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد
الوثاق فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب

المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا
الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي واما تمنون منا بعد الشد
واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن
نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه
دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو زيد صوت
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى مفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت
حمار من صات التي صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اي صراخ مثل صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي تلك المواضع

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه
الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا
اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي
الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل سواه ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس مفعول المطلق لانه
انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اي من
تلك المواضع مفعول المطلق ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه
الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي
قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق و
الباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اي غير المفعول
المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه
يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد به تاكيده لاجل غيره لينتفي وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد
بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل و
منها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير و

التكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا
الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا
القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل و
اقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانها تتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف فانهم يقولون في
ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور واقع عليه فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق لما
يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج مثل زيد
[illegible]

في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده على فاعله ولا
بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل
الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
بما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل ظاهر وانه لو قال ما وقع عليه الفعل
اختصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر
اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على
الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما
جوازا مثل الله اعبد وربك الحبيب الحبي واما وجوبا فيما تضمن معنى
الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا
لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البران يكتب ان
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك
المواضع الاربعة سماعي مقصورة على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي
اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا
معمورا لا خرابا واتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك لتوجيه
حقيقة او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد ندائها في حكم
من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه او دخل عليه حرف
النداء المجرد والمتفجع عليه لا تنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه لم يخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا الفرد والمصنف احكامه بالذكر بعد
وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما
على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا و
والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا التفصيل
واقبل زيد

اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان يكون الآلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة
لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا او انتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال
ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد
جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى وقدم
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
وطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما
يرفع به اي على الضم والالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة

صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى
مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنا الكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء
ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو
ويخفض اي جر المنادى بلام الاستغاثة اي لام يدخله وقت
الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم
للمظلوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا
المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع الكاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف

المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا
فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب
المنادى بعد دخول اللام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته
للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب و
التهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو
يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المهدد واسم الفاعل يستغيث بالمهدد واسم المفعول ليحضر فينتقم منه و
يستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر
فينقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره
المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء
ولا الدواهي وان المراد يا قوم ادعوا او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على تقدير فتحها فمشكل لاشتغاله بالقيضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق

حينئذ

مما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا الام فيه لان اللام يقتضي الجر
والالف الفتح وبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه
ولا مع الحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه
وما غيره مغير من حاله وما سوى المفرد المعرفة فهو اما ما لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة و
اما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول فهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا
مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا
لا لتعيينه لانه منصوب لا يحتمل التعيين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يشمل تصور انتفائهما معا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد
يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد به معين او غير معين فاشتمله

لا تمام بأسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث
نعم فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه مبنيا على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه الا عمرو ولان التابع
مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة
ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية ونحوه لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا
المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف
فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة ليدخل فيها
المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة
في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه
والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها حسنا وقد
هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع التي يجري الحكم
فيها وصرح بالقيد فيما يحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه
رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف كذلك لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي

بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه تحقيقا للمعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
او المقدر لان بناء المنادى المبني عرضي فيشبه المعرب نحو ان كان
تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني
ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على
مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد
الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان
يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضم
او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت له حالة
اوابا فصارت رفعا وابو عمرو بن علاء النحوي القاري المتقدم على الخليل
فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء لاجل
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن

في جواز نزع اللام عنه كالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في
اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم
يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى
مضافة تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا
يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل
عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف لامتناع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل فهو الممتنع دخول
يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال
سواء كانا مفردين او مضافين او مفردا غير المضاف او نكرتين فالبدل

فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد رجلا صالحا ويا زيد
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار الفتح المبني
عن جواز الضم فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فيختار فتحه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال
ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخفف بالفتح التي هي
حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء و
المنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصل ويا
الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيطهما بين الامرين والتزموا
يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه لكون
حركته الاعرابية موافقة لحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه
هو المقصود بالنداء ولهذا لم يذكر هناك باخرج صفة الاسم المبهم

عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام في
اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها
للكلمة نحو يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنه ولزمت الكلمة فلا تنفك في سعة الكلام ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل
النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا
يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي
في قولهم شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي ۞ وانت بخيلة بالوصل عني
لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا
بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا الاشتغال الاتي
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا او لك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم
عدي تركيب تكرير المنادى المفردة المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور

مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر و
النصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وفي ذلك مذهب المبرد والسيرافي
اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي
ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعيين النصب في
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت شعر يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم ۞ لا يلقينكم في سوءة عمر ۞ والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي
ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني
فيلقيكم في سوءة اي مكروه من جهتي يعني مهاجاة يا ايهم قوم المنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي
وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله
كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غيره فيستحق بقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من
الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه

وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدا وقد جاء شاذا اي
المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء اي في هذه الوجوه كلها وقفا اي
حال الوقف فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا
بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب مجاورا تهم يا ابي ويا امي
على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة
عليها لكثرة استعمال هذين الاسمين في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت
ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء
فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على تحقيق حركة الياء او مكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فلا يقال يا ابتي ويا امتي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا

وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم
اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي
ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء اكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وزيادة وجه اخر شذ
في المضاف الى ياء المتكلم وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
الاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما
كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية داعية اليه فان
دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى
واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي
ترخيم المنادى حذف في آخره اي في آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف
لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون
ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على تقدير
الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على تقدير الثاني

اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس اخر المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس
اخر المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى
عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه
عنده دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره
لمد الصوت اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وجودي
وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلم
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما يكون ابقى منه
دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة واما اسما مختوما بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا
على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاؤه نحو



نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على الحرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كالكلمة الاخرى
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ
نحو يا صاح في صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف به فقال
فان كان في اخره اي المنادى زيادتان كالزيادتين في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت التاء للتانيث فلم يحذف منها
الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب
سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب
ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح الاصالة لتبادره الى
الذهن لان المتبادر من حرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف
منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي
ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح الاصالة قبله مدة اي الف
او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بالمدة الزائدة لتبادره
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي المثال ان يكون في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة

احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف هو ومن
منه عدم بقائه على ابنية اقل المعرب انما لم يأخذ هذا القيد في
قوله زيادتان في حكم الواحدة لانه نحو قليون وثبون رخم بحذف
زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على وضعين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما في حكم الواحدة فكما يحذف
معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته وجب
حذف المدة الزائدة بالطريق الاولى والمثل السائر صليت على الاسد وبقيت
عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث
في كون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غيره
ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف
واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو
يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم
المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في
يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو

يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه
لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال
يا حار بالضم كانه اسم مفرد موضوع برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل في ادلو
ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني
العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير النداء
والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان
موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو
المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على
كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
عنده فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحق للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله
عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وهو اي حكم المندوب في الاعراب والبناء

حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا تقع نكرة لانه لا يندب الا
المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه
لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلامكموه والميم اصله الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة
غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاق الهاء بعد المدات في
حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسمي المندوب المتفجع عليه عدما الا
الاسم المعروف لدى اشتهر المندوب ليعذر النادب بمعرفته في
والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه او ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
اشتغل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء

لانه يجيء بعد تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد
الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال
الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان
الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا قال له قد حان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمهور
القطع ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان متعارفا
مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا
او لم يتعرف به مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فحذف
حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والاسم
الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيبقى على [illegible]
من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف [illegible] سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف و
اي اذا وصف به اي الاسم نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف

او بالموصوف بذي اللام نحو يا هذا الرجل اي يا ايها الرجل فلا نحو رجل
نحو يا هذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف اليه اي مونثة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن
الي اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف
النداء من اسم الجنس اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من
الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته و
في افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم فخنقه قال
افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وا
طرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء عن
اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيد بها الكروان ويقولون
اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد و
المعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلص انت
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة كقوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا
انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام فانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع
سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف

حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب
له على شريطة التفسير والشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى
التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما
بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن
نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا بل ان يكون الفعل
او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيد عمرو ضاربه وزيد انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك
الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب
اخر بحيث لو سلط هو بعد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه
لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت
وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير فان

على معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا في صور اربع
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير ما يناسبه الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسلط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة و
واحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه كزيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة للمحبوس عليه ينصب
في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المعين الناصب
لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره واعني ضربت الثاني وعلى هذا

وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او
الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران وعلى هذه الصور الخمس
اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة
خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتين [illegible]
متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مقتضية للنصب
لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع سلامته عن الحذف نحو زيد
او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها [illegible]
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما كان [illegible]

مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي

وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا

الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القراين مثل خرجت

فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا

على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة

يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض

ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة

هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة

المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته

وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ

هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا

ولا زيدا ضربته ولا عمرا اكرمته وان زيد ضربته الا تاديبا وبعد حرف

الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار

الرفع في الاسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام

ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل

الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اي يجوز

الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو

نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان

نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع

وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه

وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية

وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع

مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور

وقع فيها الفعل بتقدير او الا فلا وكذا يختار النصب في الاسم المذكور عند

خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن من حيث

هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم

انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود او صفة

له مع مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو

مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان

التركيب لا يحتملها معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر نصب كل

على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا

للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا له وخلقناه صفة

وهو خلاف المقصود وفات المقصود والحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا

الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يتوهم كون بعض الاشياء الموجودة

غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار
كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده
او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم العائد اي
يستوي الامران فيما اذا عطفت على الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية
فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة
للرفع قلنا هي معارضة لقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
في القرب والبعد منهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا
باعتبار المبني واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب ويجب
النصب اي في الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد ههنا ان ولو
فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع
غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف
التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال

مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد
ذهب به منها اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه
وان كان يتراءى بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير ولما كان
فيه النصب لو وقع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن
يظهر عند تعمق النظر انه ليس منه لانه وان صدق عليه انه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يحتمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس
اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب
او يلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكر
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي
مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا

قد فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان
كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم
على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في الزبر
محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع
الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراج عن
القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف
الى وجه تحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط لخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه

عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل
ما بعده فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين
فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء
عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء الجملة الاخرى فيمتنع التسليط فلا بد حمل
الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم
يكن الاية جملتين ايضا فيكون داخلا تحت الضابطة فالمختار فيها
النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من
حمل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من
المواضع التي وجب حذف فعل ناصب المفعول به فيها التحذير
انما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تخويف شيء من شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم
عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول
ليكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي بما بعد
ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على محذر
وهو المحذر منه

او ذكر المقدر فان قلت معنى هذا الا بد من ضمير في المعطوف
في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع
او بتقدير الكلام المعمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف مثلان مثالان للاولى نوعي التحذير
ومعناهما بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعّد نفسك
عن حذف الارنب وجهه ضربه بالعصا وبعّد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها
والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا
عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق نفسك
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحوه وتقدير بعّد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على
تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في
جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد نوع الثاني مثل نفسك نفسك
فان المعنى على بعّد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق
في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج

من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه الفعل
تحذيرا واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود وقد
ذكرها فيما بعد ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف
وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من
ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان
قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا
لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وكثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه** هو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او
مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا زمان او مكان الا ويفعل فيها فعل
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل
فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا

يكون الآتي يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما
فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى
... مذكور الا زيادة في تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم
كل واحد منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا اختلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه
تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان
الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم
في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا

محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لا اصلا ولا
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان
امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية التي ينتصب قال
وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما
دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمهما في بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر
كذا اي حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه
كذا اي حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته
في الاستعمال لا لابهامه على الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه
حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
معناه بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلدة الفلانية
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه كما يؤيده ذلك ان كل فعل نسب الى

مكان خاص لو توجه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه
اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح
ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في
البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها
فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في
الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ ونصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في
المفعول به **المفعول له** هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به ساير المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل
اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا
كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور
احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح به الاحتراز عنه

وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكور معه فان قلت مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا
المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للتعليل مثل
ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب مثلا ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقايل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المطلق المفعول
يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج
من غير لفظ فعله بالمعنى عنده في المثالين المذكورين اي تاديبا بالضرب
تجنبت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدل على
الاتري الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا
جاء زيد في وقت الركوب من غير ان يخرج من حقيقتها وشرط نصبه اي
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في
قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزاير عنده مفعول له على ما يدل عليه
هذا وهذا الكتاب قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا

اصطلاح القوم تقدير اللام لانها او الحدث لزم الجر وخص اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء وفي
مجيئ انها من هو وانس المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت
في هرة اي لاجلها ولما كانت تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية اي شرط الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
لهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام
حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا
نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل الفعل احترازا
عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اي زمان الضرب والتاديب
واحد او لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان وجود الفعل
المعلل اعني القعود بعض زمان مفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان
الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له
في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط

وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة
في ابقائها في النية م

الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي
فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه لفظ المفعول
كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور
راجع الى اللام والالف [illegible] وبعض النحاة من يسندها والفعل
الظاهر لازم النصب ويتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الاولى ان يجعل من قبيل حيل
بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع
مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل
فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم
فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو
واحترز عن المذكور بعد غيرها كالفاء وثم لمصاحبته معمول فعل اللام
متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل
اذا دتم ابابا سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او
مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا

كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع
المراد بمصاحبة معمول الفعل مشاركته لذلك المعمول في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو ضربت زيدا وعمرا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا
ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا
على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى
الجمعية فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث
فيتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا الوجوب
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان
نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا
اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان
العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم
يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة
مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز

لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا
وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان لان
السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك بمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد
وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات
بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل
او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز
وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث
هو فاعل او مفعول فهذا التعريف على سبيل منع الخلو لا الجمع
فلا يخرج منه مثل ضربت زيدا عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان
الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى ما يفهم منه بفحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة

او حكماً او معنًى اي معنوياً بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل او المفعول اعم من حقيقة او حكماً فيدخل فيه الحال من المفعول معه
لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت زيداً
شديداً فانه بمعنى احدثت الضرب شديداً وكذا يدخل الحال من المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفاً فان
يأكل لحم اخيه ميتاً فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلاً
او مفعولاً وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله
باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرأ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على
صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقاً
لا بالمفعول وجعل الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة

حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا انه دخول ما وقع حالاً عن المضاف اليه
مثل ضربت زيداً قائماً مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية
تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائماً مثال اللفظي الملفوظ حكماً فان فاعلية الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكماً وهذا زيد قائماً
مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا او ها لكن
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في
الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولاً لفظياً لكنه مفعول
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
لصحة وقوع القائم حالاً فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار
قائماً ان كان الظرف مقدراً بالفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكباً وزيد
في الدار قائماً ان كان مقدراً باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو
الظرف م

زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن الحال او معناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه
اسد صائلا وشرطها اي الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرط الحال
يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال
نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او نعتا تقدم على الموصوف
لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا
او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو
جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقولنا غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة

معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المثبتة مما تخلف في بعض المواد وتنافي الشرطية ويحتاج الى ان تصرف
الكلام عن ظاهره ويحمل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا
على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش و
الاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها من العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب
منه ما عساه لم يكن شرب ولعل المراد به هنا نغص ما اختلط بعضها
في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه
نحو مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط
كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية و
ثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا

ونحوها فالصورة وان كانت موقوفة فهي في التقدير نكرة كما ان
الموصوف في صورة الموقوف وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها
صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال
على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس
بالصفة في النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر
المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال
كما يقدم عليه قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي
والمراد هو ما يستنبط منه معنى الفعل دون لفظه مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار
والمجرور فانه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان
العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما
في الدار فامتنع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه
ان الحال ان كان مشابها للظرف لما فيه معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم
على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه اذا

اذا لم يكن ظرفا والخلاف في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في
العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامه فالمراد هو الاحتمال الثاني لا
وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا
بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجرد ابن الشاب صالحا
زيد وذلك لان الحال تابع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على
المضاف فلا يتقدم ما هو تابعه وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف
فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار
عنده ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز واستدل له بقوله
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت
هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن
الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم
بجعله صفة للمصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود

للحال بين البنية وهو حاصل فيه وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا البسر
وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة فرف فيهما مع انهما
جامدين حالان لانهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان
البسر بالمبتدأ وهو الركب بالمرطب من البسر النخل او اصار ما عليه بسرا او
اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا
ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا
تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان
لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من
حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا
ارى باسا بان تقول وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان
العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح
لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية

البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع الاشارة اسم لا يصلح اعماله فيه
نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات يصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن
ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة فلا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة
الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط
في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء
زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر
فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المتنقلة
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده

على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في
اول الامر كما ان الواو تدل عليه فلابد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا مستغنية بالضمير عنه
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني من الواو نحو جاءني زيد
يسرع وما سواهما اي ما سوى الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت
او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء
بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني
زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولابد في الماضي
لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل
ذي الحال او وقوعه عليه نحو زيد لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه
وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لا ظاهرة ولا مقدرة

سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
ياولان قوله تعالى حصرت صدورهم بقولهما حصرت صدورهم فيكون
حصرت صدورهم صفة لموصوف محذوف هو الحال اي المبرد قوما
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان
الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة
نحو كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال
المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان
العطوفة لا تنتقل عن الاب غالب الامر اي اكثره وعاملها
حققت الامر بمعنى تحققته او من احققت الامر
اي اثبته ومعنى احقه اي تحققت ابوته لك وصرت منها على

او اشتباها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات تقدير
ان يقدر يحق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان
تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه
اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من
فاعل شهد ولا بد بينهما من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية
اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون محذوفا
واحتجاج الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل في حكم التنحية فهو ليس
يرفع الابهام عن شيء مذكور مبهم دائرا ومعين المستقر اي الثابت
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب
اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي و
عن كونه ثابتا عارضيا فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه
مستقر بحسب الوضع بل نشأ الى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا اسم اما
موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي

منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل
الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصف هذا
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه
موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو
حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام
فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف
لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
من فلانه ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او
الخل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه
بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع
الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة

صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز بعد فالمذكورة نحو
رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب
شي منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشي المقدر
فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشي اي يعرف به قدره وبين
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه
والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر
تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير
العدد وكالموزون نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالمذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقاس
نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى
التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
لا غيرها وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه
على بيان ما يتم به المفرد والتنوين كما في رطل زيتا او النون كما في

منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولكنه لم يستوف
اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما
فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول الواقع بعد تمام الكلام كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
ولا ينتصب على التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
هو ما يتناول اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلفظه
في تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والذهب بخلاف رجل ونحوه
الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه
لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلابد من ان يثنى او يجمع قيل وفي
قصد الانواع بالاعتبار نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد

جليتين للنوع جاز ان يقال خاتم زيد جليتين للعدد وتمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالصنو
الكلية او الشخصية وجمع اي تورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين
ثم ان كان المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد
التمييز ملتبسا بتنوين او بنون التثنية جاز كما تم الاسم بها فتفي
التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثير الحصول
الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بل
يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع
نحو عشرون درهما اما في الاضافية فلئلا يلزم اضافة المضاف
واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك و
عشرو رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا قليلا لئلا يكون الباب

الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار
اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد
غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل و
لا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بعده المشابهة والعا
اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة رفعه
عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على مقابلته بما في
هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في
جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على
جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل
زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز

خاص بالمنتصب عنه وزيد طاب ابا مثال لما يشبه الحمل والتمييز فيه يحتمل ان

يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه حيث لا فرق في التمييز بين حمله ونفيها

فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا

وزيد طاب نفسا وابا لعموله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا و

ابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالثاني

فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في طاب او ما في معناه

امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير

اضافي او متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة

عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه

او في اتصافه عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل تصبب [illegible]

وتركه لانه اكثر التمييزات ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما او

هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا

اشارة الى ان التمييز قد يكون عن نسبة مشتقة واتصالها او [illegible]

صاحب المفصل مثال التمييز المردود على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير

ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه او اذان بنية على انه يصلح ان

يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام

يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير

كثير للعرب فارسية بالخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل

من الفروسية بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل وانما

الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما

لم يكن نعتا اي للمنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد

بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة

اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا رفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه

بان يكون تمييزا رفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن

مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون

تمييزا عن زيد اذا اريد به نفسا والطيب اليه باعتبار انه ابو

وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى

متعلقه وهو الابوة والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نعتا

اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة

وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست [illegible] المنتصب عنه و

لا يصح جعلها له والتعبير بها عنه بل هي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة

التي المنسوب الى زيد بطريق التمييز فيها اي بما جاز ان يكون

المنتصب عنه سواء كان نفيا فيه او محلا له ولمتعلقه وبما تعين لمتعلقه

من وحدة التمييز واخته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب

مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء اي بمعنى لي
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجدا او طاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا
لم يعني كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا
قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او
يجمع بل يكفي ان يؤتى بمفرد لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد التمييز الذي هو
الجنس الانواع من حيث امتياز النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب
الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب
كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان المفرد لا يفيد ذلك
المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما وله
بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة
له اي لما انتصبت عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل
ان يكون والده كذلك الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق

والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه
فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس
قرينة قايل بوليه التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود
بالفروسية لا حال الفروسية بخصوصها اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم
على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو
فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء
اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا
وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المتعدي
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى الفاعل

الا انا او قوله على سبيل التجوز وتقديم رفع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ما
في معنى مستلزما اما فاعلا او فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا
وهذا ايضا مما يرد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما
فاعل في المعنى ومفعول من ان التمييز في هذه المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تغفل وتلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا تقديم التمييز
على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما
بهذا التجوز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فلفظ تطيب يكون في كاد ضمير الشان
لتذكيره وعوده الى سلمى ويكون نفسا تمييزا من نسبة تطيب الفعل مقدما عليه
واما على تقدير تذكير الضمير في يطيب فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد اليه
وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك فيه وقيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث يطيب ايضا
على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس المعنى بل
لا ما كادت نفس الحبيب تطيب وفيه تكلف وتعسف غيره وح فلا تمسك المستثنى اي
ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوما

معلوما بينه او جه الغير المحتاج الى التعريف كانه في تقدير قسمته الى قسمين وعرف
كل واحد منهما لان يحمل كل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد ان يعرف
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيد
او اجزاءه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد ملفوظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا
اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعده اي
بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد وقبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا او هو اي المستثنى مطلقا حيث علم
اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يفطن له من تعريف القسمين اي
المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم تعرفه
ويعلم بالاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا غير
وغير ما هي للصفة قيد به لان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في
المستثنى لئلا يلزم حمل غيره في كلام موجب ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام

القوم الا زيدا او اخره عنه نحو ما اوو قع في كلام غير موجب لانه ليس
في النصب ما سبق ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا
اليوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في
كونه منصوبا مطلقا لا على كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل
قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى
اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ نسبته الى
ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او معدها
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد
حمار في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبايل
كثيرون اوفي اكثر هذه الحالة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة التي نصب المنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا

اما امتناع اللغة الاول فظاهر ١٢

الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح
حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله
اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم
عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فكذا
لكن يوصل الفعل ليتعدى بنفسه التزموا هذا التضمين والحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها
ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل او الى بعض
المستثنى منه والتقدير كلام جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم
زيدا او ما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معها قد لكونها اشبه بالا التي
في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لا
في كلها فقد يجر بهما كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي

منصوب أبداً وجوباً إذا كان بعد ما خلا أو ما عدا لأن ما فيهما مصدرية
بالأفعال نحو جاءني القوم ما خلا زيداً وما عدا عمراً والتقدير خلو زيد و
عدو عمرو وبالنصب على الظرفية بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو خلوهم
من زيد ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمراً أو على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل أي جاءوا خالياً بعضهم مجيئهم من زيد ومجاوزاً بعضهم
مجيئهم عمراً وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما على أن ما فيهما زائدة ونقل هذا
لم يثبت عنه النقل ولم يعتد به ولهذا لم ينقل في الأكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيداً وبعد لا يكون نحو جاءني أهلك لا يكون
بشراً وإنما يكون النصب بعدهما لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم
اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل
المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقاً وهما في التركيب في محل النصب على
الحالية واعلم أنه لا يستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل
ولا يتصرف فيها لأنها جارية مقام إلا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه أي في
المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل من المستثنى منه فيما بعد إلا
حال من الضمير المجرور أي حال كون المستثنى واقعاً في محل يكون متأخراً عن
إلا احترازاً عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل عدا وخلا و
غيرهما في كلام غير موجب احترازاً عما إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب

وجوباً كما مر والحال أنه قد ذكر المستثنى منه احترازاً عما إذا لم يذكر
المستثنى منه فإنه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ وذكر المستثنى
منه أو على أنه صفة لكلام غير موجب أي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يشترط أن لا يكون منقطعاً ولا متقدماً على المستثنى منه لأن حكمهما قد
علم مما سبق واكتفى بذلك نحو ما فعلوه إلا قليل بالرفع على البدلية وإلا قليلاً بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت بأحد إلا زيد بالجر على البدلية وإلا زيداً
على الاستثناء وما رأيت أحداً إلا زيداً بالنصب إما بطريق البدلية وهو
المختار أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وإنما اختار البدل في
الصور لأن النصب على الاستثناء إنما هو بالتشبيه بالمفعول لا بالأصالة
وبواسطة إلا وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة ويعرب أي المستثنى على حسب
العوامل أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر إذا كان المستثنى
غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه
فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمشترك أي المشترك فيه وهو أي الحال أن
المستثنى واقع في غير الكلام الموجب وإنما شرط له ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل
ما ضربني إلا زيد إذ يصح أن لا يضرب المتكلم أحد إلا زيد بخلاف ضربني إلا
زيد إذ لا يصح أن يضرب كل أحد المتكلم إلا زيداً إلا أن يستقيم المعنى بأن يكون
الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه

الاسفل عنه المصنف الا التبادر او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي
او قت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا
بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور ربما لا يستقيم المعنى على
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا كما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام
الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين ما بين الصورتين
في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو
الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر
ويغلب وان اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك قليل كما في المثال
المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا
لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت

ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن
الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز
مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون
المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشيخ الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت لكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذا التقدير ينبغي ان يرجع في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع الموارد الا كثيرة
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد
المراد كل من تصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في كثرة الضاربين افراط
على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول
على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا
منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها

شيء المستثنى وقيل انما وضعه بدليلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يكفي
لو حمل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما
لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في
الصورة الاولى لان من استغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي لا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على
اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة
من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها
حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل في
هذا العامل وكذا قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على اللفظ المستثنى منه لا بد
ح من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران عاملين حقيقة او لم يكن البدل الا
بتكرير العامل حقيقة او حكما او اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في
قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد
انتقض بالا من حيث المعنى فيهما في الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو
مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل
شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو

وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفع بالابتداء فلم اختير واحمل على محله البعيد لا القريب
قلت لان محله القريب اعني هو النصب لا يعمل بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف البعيد فانه لا
دخل فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس
ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي
ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها
بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو
وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى وسواء بفتح مع كسر السين
مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناه جانب المستثنى جانب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيدا
زيدا اي برأه الله ... ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
الصفة او هو مع اعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه لما اخذ المستثنى للاضافة اشتغل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في
لذلك انها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل ان يقع
كما تقول جاءني رجل غير زيد ويستعمل بها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها
حملت على الا ومعناها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لان

يكون منها أي مغايرة لما بعده لما قبله كما جاءت الا عليها أي على كلمة غير الصفة لكن

الا عليها أي الصفة غالبا الا إذا كانت أي الا تابعة لجمع واقعة بعد متعدد و

أن يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا لكنها قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد

وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا وليتوافق غالبا صفة غالبا أداة الاستثناء

إذ لا بد لها أي الاستثناء المستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد

والتعدد أعم من أن يكون جمعا لفظا كرجال أو تقديرا كالقوم ورهط وأن

يكون شيئا فيدخل فيه نحو جاءني رجلان الا زيد منكورا أي منكرا لا يعرف باللام حيث

يراد به العهد والاستغراق فيعلم الشاول قطعا على تقدير الاستغراق

تقدير أن يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل

عدم الشاول قطعا على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فيتعذر

غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل أو رجال واما بعض

منه معلوم العدد ويحمل على عشرة دراهم وعشرون وانما شرط أن يكون غير

محصور لانه ان كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر

الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يعتبر عنده وجود

هذه الشرائط أي حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر إلى

حملها على غير وانما قلنا في شرح هذا الكلام ان الا لا يحمل غالبا تقييدا بقوله

غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصورة نحو جاءني مائة رجل الا زيد

وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا أو الا رجلا والا حمارا

ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو

لو كان فيهما أي في السماء والأرض آلهة جمع إله ولا دلالة فيها على عدد محصور

الا الله أي غير الله لفسدتا أي خرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لأنها

تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في

آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على

الاستثناء وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها

الله لفسدتا وهذا يدل على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبعد

لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز أن يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها كما أن

ما إذا كانت الا للصفة بمعنى غير فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله وإذا

لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم

المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور لصحة

الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء

قال يجوز في قولك ما أتاني أحد الا زيد أن يكون الا زيد صفة وعليه

المتأخرون تمسكا بقوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان فالا

الفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء منه والا وجب أن يقال الا الفرقدين

بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ من آخر أحدهما

وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود
وكل لإفادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل
وسوى وسواء النصب على الظرفية أي بناء على ظرفيتهما لأنك إذا قلت
جاء القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت مكان زيد على المذهب الأصح
وهو مذهب سيبويه فإنهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا وزعم الأخفش أن سواء إذا أخرجوه عن الظرفية
أيضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواءك ومثل
ذا أي استنكار الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية قد تقدم في لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان وأخواتها وسيتضح معناها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
أي دخول كان وإحدى أخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده
إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد
تقرر الاسم والخبر فالمسند الواقع بين الأجزاء أو الخبر المقدم على تقرره لا يكون
بعد دخولها إلا أن يكون جملة فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب أبوه ولا بمثل كان
زيد أبوه قائم بأن يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف
وليسا من أفراد المعرف ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض أن المراد دخولها
ورود العمل لها وحينئذ لا ورود عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها

وأخواتها مثل كان زيد قائما وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه
وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها إذا كان معرفة
حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف إعرابهما أي اسمها وخبرها فلا يلتبس أحدهما
بالآخر وذلك إنما إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما
فيه بل لا بد من قرينة أخرى للتمييز لكن هذا إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله أي عامل خبر
كان وهو كان لا خبر كان وأخواتها لأنه لا يحذف شيء من هذه الأفعال إلا كان وإنما
جاز هذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر
ويجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة وهي أن يكون بعد إن اسم ثم فاء بعدها اسم
أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما أي إن كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما أي إن كان
في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الأول أي إن كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف أي حذف عامله في مثل أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن
كنت منطلقا انطلقت فأصل أما أنت لأن كنت فحذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد أن
عوضا عن كان

ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله

فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها

فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل في الاول من غير فرق الا في حذف

اللام ولا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وسكونها

في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها

مثل ان زيدا قايم وبما عرفت معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع ما قيل من

هذا التعريف ههنا ايضا مثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي

اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كلها ولا اكثره من المنصوبات

فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه

فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان

لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطى للاكثر حكم الكل منها تجوزا ولا بعد

ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هي

مبني على الفتح واما ما هو مرفوع فقليل سيما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد

دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر يكفي

في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي

المسند اليه لفظا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف

في تعلقه بشيء من تمام معناه بهذه الاحوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او

او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في

يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا او في بعض النسخ لا غلام

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما

لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك في النسخ المشهورة متعلق

المثالين كليهما فان لم يكن المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة

بل كان معرفة واما بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي

يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله بني على ما ينصب به

لو كان معربا او معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك قوله على ما ينصب اي على ما

كان به ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في

الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء

المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل

فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من

رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذفت تخفيفا

وانما بني على ما ينصب ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل

قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية

فيصير الاسم بها مايلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي

المسند اليه بعد دخولها معرفة باشتغاله بشرط التكرار او مفصولا منه اي
ذلك المسند اليه وبين لا بالشغل بشرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء
كان مع اشتغاله بشرط كونه مضافا او مشابها به او لا وهي ست صور نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا
امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في
الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع صورها ست الرفع على الابتداء اما
في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف
عن التاثير مع الفصل والتكرار اي وجب تكريرها لكن مطلقا لا
اما في المعرفة فليكون التكرار كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار ام امرأة و
هذا التعليل جار في المعرفة ايضا وقولهم قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها
اي لهذه القضية هذا جواب عما يقال مثل هذا على تقدير ان كان معرفة وجب الرفع
والتكرار فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع
ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير
المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او تأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة
فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى التأويل بل ايراده بحذف اللام لان الظاهر

الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكررت فيه لا على
سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد
على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على
جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول يكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفعه اي رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على
محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد
او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة
فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع
الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح

الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعيف
وجه ضعف الاول رفع بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا
على التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا
قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم
تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يغير
عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا
التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فنقول الا رجل في الدار
مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال
الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص و
رد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث
لا ترجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة

الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
راي فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك
نصب ونون وعند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكن نونه لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل
لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني
احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا
احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف في هذا القيد يغني عن الاول
مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه
اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا
مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد ايليه فان باردا في هذا
المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات
في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ

او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب في الاولى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكم
الاعراب لا غير رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل
القريب وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا
المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس او كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا
المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء
لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة
او المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا
وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى
وتازرى وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو
غلامين جايز يعني ان الاصل في هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور خبر

خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل
لا اب واسقاط النون في مثل لا غلامين كما في حالة الاضافة تشبيها
له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة الاسم لا
حين يضاف باظهار اللام منه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة
وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له اي
لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يستعمل
في الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يستعمل في
الاضافة في اصل معناه اي ما يشتمل على الاضافة وهو اختصاص الا ان
الاختصاصين يتفاوتان فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم
مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو
بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا
فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شي انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب

لا ابا لها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لما تركته في اصل
معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفظا والمعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلام
لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير الجر وهذا المعنى ينعقد
على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيدا اللام المقدرة وحكم المقحم لغو ولما عرفت
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف
للاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود
وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول

سيبويه

والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي
دخول ما ولا وهي اي خبرية خبرهما ولا لهما وكذا الاسمية اسمهما
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسمها وخبرها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم فاذا زيدت ان مع ما نحو ما
ان زيد قائم وقيل انما اختص ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في
استعمالاتهم وهي زائدة عند بصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما لمكان مع واحد من هذه
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا
انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل واما
اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا
عطف عليه اي على خبرهما موجب بكسر الجيم اي بعاطف

اذا م

تفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل ساكن
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما
بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل** اي
اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي
علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر
سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان
كان مختصا بالمعرف به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو
شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية فان لم يكن داخلا
في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
منهم وذهب المص في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايم كل اسم
حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين

الصادقين صدقهم لانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما
كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء
اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه
غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف كمررت
بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه وما قام مقامه من نوني التثنية والجمع
لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه
فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير
شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في
المتن والتصريح في شرحه لان التقسيم الى الاضافة اللفظية والمعنوية انما
هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا في المتن

ولأنّ شرحه ولم ينقل عنه شيء غيره من سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما لانه لا يعلم انه اي شيء منه
حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في
الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيد الاضافة
فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ اي الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في
المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى
معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد
او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر
وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي
اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي

اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام
لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي
ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
او لا فان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام وان لم
يباينه [illegible] واسدا واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على
التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك فالاضافة بمعنى اللام واما اخص
كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما في فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه
لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال

عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل
فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة اى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم لملابسة الوقوع فيه فان
قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما
الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما عليحدة نحو
غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة
المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان نسبته الى معين يستلزم معلومية المنسوب
فان قلت ذلك غير لازم لما لا يخفى فان قلت قد تحقق حاء فى غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف
قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع للمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين

الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على خلاف وضعه
وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان
كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف
ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا
كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل لمماثله كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى رجل
خرج منه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفا عن التعريف فان كان ذا لام حذف لامه
وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك الاسم فان
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه عن
عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرد
عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق
ابن عباس في لزوم تعريف المعرف فلم جوزوا اضافة دون ذلك
قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف
التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او
الاضافة فلا يلزم فيها التعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما
اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف
باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما
ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال في والزمته ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن
صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت مضافة الى
غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعله
ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في
تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى لان يسقط بعض المعاني بملاحظة العقل

العقل بل انما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة او تقديرا
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية
والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط
بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه
واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد
قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب
افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة
للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المتبادر
ثمة هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز

ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لاشعار
التخصيص من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع
لاشعار التعريف ولا لاشعار التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب ان يقدم هذا التفريع لكنه اخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص
عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة
تحكم او فرار مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها مجرور معطوف على المائة فصار
المعنى باعتبار عطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا
يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الخفة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا
ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فان

فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه تحتمل في المعطوف ما
لا تحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب
ولم يجز رب سخلتها او خال رب سخلتها بدون العطف وفي البيت تمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي محمد وح
المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة
او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها
راعيها تشبيها بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة والاضافة لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة وانما
قاسه على الضارب الرجل والضاربك اجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخر
رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون
صفة والمضاف اليه معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني وانما جاز الضاربك

مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا الشبهة وهو الضاربك
وغيرها فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب
في الضاربك مضاف ومن قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا
جواز اي لكن حملا اي لحمولية على ضاربك فانه مفعول له وهو حملا
الفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين او
مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات لزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بمجرد اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بعد وجه
حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال
الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا
على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما تصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
اياك بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا

متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من
اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والسلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاوجه من
المسئلة لا لاتفاق على جواز الضارب زيد من جانب المصنف على ما وافقه بعض
الشارحين لكن ان يحمل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة اما لا
للحكم بامتناع الضارب زيد في ضمن قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صيغة صفة معرفة
باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم نحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانه يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه
ومع ذلك ندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر بتغيير اليه اراد
الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء
المعنى والتركيب الوصفي بحاله لانه لكل من جزئي التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى

جرد واخلاق فالكوفيه فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وترد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف الموصوف الى صفته فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة
قد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع
متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام فيكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
بوجهين بان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان لا يكون الوقت
محذوفا في نظم الكلام لكن الجامع باعتباره ملحوظا معه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
هو الجزء هو الجانب وهو جزء الاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
فيه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة

الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد
وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب
عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي
يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث و
اسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير
مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا
ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف يختص
اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
افادة الاضافة التعريف والتخصيص وانما يصح العين من الشيء اذا كان

اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم
لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص نحو اسم سعيد كرز
ونحوه فان سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فقلت جاءني مدلول هذا
اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح
من الاسم فالياء اذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في
آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو وياء قبلهما ساكن وانما كان
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركة لمعارضة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني
بالابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي
ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على
الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم

لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة العرب تقلبها
اي الالف ياء لكونها لغير التثنية ياء لمناسبة كلمة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل
عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره
القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت ياء
المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف
الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء صار مسلمي
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل
الياء او الواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون
مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكن
للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي في الحال
اخ واب فيهما اذا اضيف الى ياء المتكلم ان تقول اخي وابي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف لجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء

ذلك كقول الشاعر: وابى مالك ذو المجاز بدار. وحمل الاخ على الاب
لفظا ومعنى واجاب المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي جمع اب فاصله
ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت يا ان فادغمت الاولى في الثانية
فصار ابى وقد جاء جمعه كذا في قول الشاعر: فلما تبين اصواتنا بكين
وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا
فداؤنا وكم تقول اي امراة قائلة لا استماع اضافة الحم الى المذكر حمي وهي
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى يا المتكلم واما فصلها عن حمي اي كانه
لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور بما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن
بعضهم فلذلك الخلاف في الاسماء الاربعة وتقول في فم حال الاضافة الى
يا المتكلم في بارد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته
وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا
قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث لكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء
مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم وحمك وجاء مثل
خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما
وحمائك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت

بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما
وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي يجوز جميع هذه الاسماء الاربعة مطلقا
مقيدا بحال الافراد والاضافة بل يجيء بهذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
اي مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس كذلك وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر: انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان بعض
الاسماء حكمه خاص عند اضافته الى يا المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لا
حكم خاص باعتبار اضافته اليه لا لفظا اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى
الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع هو جمع تابع منقول من الوصفية
الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل والكواهل والمراد بها توابع المرفوع
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض بمعد ما والمجزوم [illegible]
وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي [illegible] متأخر [illegible]
كان [illegible] الرتبة الثانية [illegible] فيدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا [illegible] باعراب
سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابهما من جنس واحد [illegible] كلاهما من
جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان من الرفع

الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة
تخصيصه بمعنى عالم عليه زيد العالم لان المجي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان
واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا
المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا
صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا معنى ظننت من حيث انه يقتضي
مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت
من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم
ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقيا او حكميا فلا يرد نحو جاءني هولاء الرجال ويا زيد العاقل و
كا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس و
بالجنس لا للافراد وبالافراد والمحدود بالحقيقة التابع والحد بدخول كل هو تابع
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق الحد على كل افراد
المحدود فيكون مانعا والاطراد انحصار المحدود فيه مانعا لعدم ذكر غيره فيكون جامعا فيحصل حد
جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها

الفرق بين الصفة والنعت
ان الاول لا يستعمل الا في المدح
والثاني يستعمل فيهما في المدح والذم وبينهما
عموم وخصوص مطلق

كاسما تو ر يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي لانه مطلقا غير مقيد بخصوصية مادة من المواد يخرج
عنه سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل
اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لانه لا يدل على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة
التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت
وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح كقوله بسم
الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد
التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة
ولما كان غالب افراد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن لهم منه بد فدفعه بقوله ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في
المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دايما

على ان الذات بالنسبة الى قبيله مبهم وذا ما لا يدل عليه ان في انا ما صاحب مال
او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى
لذات ما صح ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل عليه وكذلك صح لا يصح جعله
نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا
يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة
معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وقد ذهب بعضهم الى ان الرجل
من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي
المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة
له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما
توجد في المفرد وكذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع
صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط لا يكون لها حينئذ النسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع

ان تقع صفة له مثل جاءني رجل بيده عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائم
به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق
الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي
النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب
اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول
جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول اي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة
وهو الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل تشبيه
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل
كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في
التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا يذكر او
يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت

مثل يعم وتعم داره

بامرأة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته وبرجل معمورة او معمورة
داره او قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل
والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصد الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه
في الامور العشرة وكان لا محالة مشابهة للفعل في الخمسة البواقي عن بعض التبعية
كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما لم
بالتبعية بالخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط
بل من ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ما بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون

قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه
وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه ما علامتان في الظاهر الان تخرج الواو من
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام غيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في
المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا
اعترض الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يعني وذلك
بقوله والموصوف اخص او مساو لها اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصد الاصلي فيجب ان يكون
المحل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن المحل منها فلا
اقل من ان لا يكون ادون منها المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام

الموصولات فيه بينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم
يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه اي الموصول مثل
لذي اللام لما عرفت فيهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام
الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه
على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من
ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل عند صاحب المفصل
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف
الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان جنس
فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي
اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام
وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون

جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين ان المشار اليه انسان
بل حمل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى
شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء
اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل
يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى لما تحقق
ثم ذكر جميعا ومنها اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين

العشرة

تابع

لان توسط حرف العطف

متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها
العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة
له تبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
ويصدق على هذه الصفة من جهتها الثانية انها تابع لانها صفة
زيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان
يعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة
ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين
الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى
منذرون و وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
عن المص انه قال في املاء الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
نوع من المشابهة بين المعطوف لما بينهما من التغاير فوجد العطف كذلك لفظا

لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينها بالمعنى لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك فيخرج حينئذ بما غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل ولا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه لكان
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بعد ذلك
يظهر ان في ذلك المتصل كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده فلما اتصل به تاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا
انت وزيد عطف عليه لعدم كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك و
زيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد و
زيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد

الفصل

أو بعده كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فإن المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة
بعد حرف العطف لتأكيد النفي وإنما قال يجوز تركه فإنه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والأمران متساويان
هذا واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوزون العطف
بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وإذا عطف على
المضمر المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما لأن اتصال المجرور بالجار
أشد من اتصال الفاعل المتصل لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به أولا ثم
يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في استعارة المرفوع [illegible]
ولا يكتفى بالفصل لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل
فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر فكيف يكتفى به فلم يبق
إلا إعادة العامل الأول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف
هو المجرور والعامل مكرر وجره بالأول والثاني كالعدم معنى [illegible] وعنك
أو من لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى
بالله وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار عند
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال

السعة مستدلين بالأشعار فإن قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل نحو
جاؤني كلهم والإبدال منه نحو أعجبني جمالك بغير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل
وجاز أيضا تأكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والإبدال منه نحو
أعجبت بك جمالك من غير إعادة الجار ولم يجز العطف في الأول إلا بعد التأكيد
بالمنفصل وفي الثاني إلا مع إعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل
في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا
بأجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد من
تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور
ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده
بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الأحوال العارضة
له نظرا إلى ما قبله بشرط أن لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف وإنما قلنا
الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله احترازا عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه
كالإعراب والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع فإن المعطوف فيها
ليس في حكم المعطوف عليه وإنما قلنا بشرط أن لا يكون ما يقتضيه منتفيا في

المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة
وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول
على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى غيره بان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضمة زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد
فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العايد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو ويكون
من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف ليس فيه ذلك الضمير اجاب عنه بقوله وانما جاز الذي

الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية
فارتباطه الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او تكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب
او يفهم مناسبة الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي
اوقع العطف بناء على وجود عاملين تحت عطف اسمان على معموليهما لعاملين بحرف واحد
وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي الذي
اي لما لا اسمين لمجموع العاملين بان يجعلا معموليها واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمروا وعمرو خالدا ولا على اكثر من شيئين فانه لا خلاف في
مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من توهم ان
مثل ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد
العامل فساد العامل هو الاول والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجوز عند
الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين

تحصيلين خلافاً للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحجة كما جاء في كلام العرب
ولا يؤول الا مثله الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيداً والحجرة عمراً يعني الا في صورة تقدم المجرور
وتأخير المرفوع او المنصوب فيجوز في كلامهم ويقتصر الجواز على صورة السماع لان
مخالف القياس يقتصر على صورة السماع خلافاً لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحجة في هذه الصورة ايضاً بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
مع اعرابه نحو يريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء
في بعض القراءة اي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه
عند السامع يعني يجعل حاله وشأنه مقرراً عنده في النسبة اي في كونه منسوباً او منسوباً اليه
فثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة من السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك اما ان
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزاً اما في المنسوب نحو قتل زيد قتل فانه ربما يتوهم السامع ان زيداً قتل بالفعل
الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في
المنسوب اليه فانه ربما كان نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو

ضرب

ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او
عينه او في الشمول اي في تقرير امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا او
في شمول المتبوع افراده فان ظن السامع تجوزاً لا في نفس المنسوب اليه بل
شموله لافراده فانه كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كلهم اجمع واخواته وكلاهما وكلتاهما وثلاثتهم واربعتهم و
نحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا فنقول
اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما
البدل والعطف فظاهر خروجهما اما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى
في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه لا لتقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة و الشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول بمادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او
حكماً نحو ضربت انت وضربتنا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان
مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلاً
ويجري اي التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات تقييدية او غير ذلك لا بعد

ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي
والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه
وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المعجمة وقيل
بالصاد المهملة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن
وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعانيها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان الى
الواحد والمثنى والمجموع المذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد
ونفسها في المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في
جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين اوليين تغليبا
كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي
بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها

كلها

كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر
الواحد وجمعاء في المونث الواحدة او للجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر
وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان
او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الجمع
ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد
ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله فان العبد يتجزى في الاشترا فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد
ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك
تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت ولولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز

ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي
والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه و
عينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالضاد المعجمة وقيل
بالصاد المهملة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن
وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على
الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد
نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في
جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا
كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد
الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها

كلها

كلهما وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن باختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر
الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او للجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر
وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان
او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي
لم يحفظ افرادها مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد
ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله فان العبد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجي واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد
ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك
تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز

تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيد بهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك و
مررت بك نفسك لعدم اللبس في المتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تأكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس و
العين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد نحو جاءني القوم كلهم
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع لاجمع
على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث تبعية لا بالاصالة لكونها ادل
منها على المقصود من الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها
اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية
واللزوم ذكرها من شأنه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اي يقصد النسبة اليه بما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بل يكون النسبة اليه توطئة و
تمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره
وضربت زيدا اخاك احترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد
عطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسبت اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب الى التابع
ولا يصدق حده على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا الاعراض

فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود وان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا
يتناول البدل الذي بعد الا في ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة اليه بل النسبة المقصودة بنسبة
ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع
مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق
الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه لا اضافة فيهما
وبدل الاشتمال اي بدل سبب اشتمال احد المتبدلين على الآخر اشتمال المبدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اي بدل سبب الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لا في ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان
لان [illegible] مفهوما كما يكون مترادفين نحو جاءني اخوك زيد فزيد واخوك ان اختلفا
مفهوما ما متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي انا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل و
ما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف

عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا
لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس
مقصودا اصليا والاصل اي شيء تقول كما جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطية له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل والصحيح ان يكون الكل
الحاصل من مقصود اتباعا والمقصود اصالة هو الاسناد واليه بعد التوطية فالفرق ظاهر و
الثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتعيين نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى
صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب
بدل الغلط والرابع غيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز
فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد في المثال مثل رايت ورقة الاسد برجه

فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل
هذه البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد
اي يكون بان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان
غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو قوله
بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة
من معرفة فالنعت اي نعت البدل واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من
الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك اشتريتني صح
نصفي واعجبتني علمك اعجبتك علمي وضربتك حمارك وضربتني حماري عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن الصفة يوضح متبوعه احتراز عن البدل

مثل ضربته زيدا

تصحيح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الترجمة
سنه ١٢

والعطف بالحرف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ابو حفص كنية عمر بن خطاب وعمر عطف بيان له وفي قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصل اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا للظرف وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن فيه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مرتقبة لان تاكله لان الانسان اذا مات او هو رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد

فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا مثل قولنا في صورة النداء يا غلام زيد بالتنوين فانك تقول يا غلام زيد وزيدا رفعا حملا على اللفظ ونصبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا المعنى الاول ظاهر والثاني المبني اي الاسم المبني هذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة في تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه متضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره وفي تحقيق عامله بعد فعلى هذا المضاف المضاف من المركبات الاضافية كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني و

مبحث المبني

المعدود وقد تم

اليه ترتب لما كان المبني مقابلا للمعرب وعتبر في المعرب امران التركيب وعدم
المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا اشارة الى التقدم ما هو
وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها
عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما
الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس المراد ان الحركات و
السكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا انه الا القاب
لا يعبر الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث
قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي
المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن امرأة من زيد وهي اي المبني التأنيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتقصد بحث الاصوات فيما بعد
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية
بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء

مبحث المعرب

البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب او كان مبنيا على الحركة فلا بد منه وكذا
علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى علة الحركة
المعينة انها لما اخترت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
بكلام نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب توجه اليه الخطاب قيل المراد بالمتكلم
به والمخاطب المخاطب فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن كان المخاطب ويخرج بهذا
القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كان
موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد
بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا
مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى ما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا او كان متقدما من حيث
المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فما جاء في ضمير الشان
القصة لانه ما جيء به من غير ان يتقدم ذكر الشيء قصد التعظيم القصة بذكره مبهما
لتعظيم وتوهله النفس ثم يفسرها فتكون اوقع في النفس من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في
حكم العائد لا الى متقدم المعهود ويسمى [illegible] ضمير [illegible]

زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء
كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له مثل ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور والقياس يقتضي
انقسام كل اليهما فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وسيعرف المانع من الاتصال ان شاء
الله تعالى فذلكة اي الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على
صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
[illegible] اولها الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيها الى ضربن صيغة
جمع الغائبة المجهول الماضي انما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف و
اخر ضمير الغائب لانه دون الكل في صورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف

المنفصل [illegible] المضمر

والحروف اللواحق لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو
ضربني اي ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا انك انكما انكم انك انكما
انكن انه الى انهن النوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك
اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الخامس غلامي اي مثال المتصل بالاسم وفي مثال المتصل بالحرف لي اي غلامي غلامنا غلامك
الى غلامهن وفي لي لنا لك الى لهن كان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والخطاب
والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت ضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربع المثنى
المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشتركة وواحدة مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم
المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف
تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
الفاظ وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من
الانواع الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى

ضربكم

تا زه عاشق گشته ام چشم ز خشم پر گهر تو مسلمان گشته را گبجد عزنبا بود

وهيئوا للكل الامور علاوة ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة
يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وجزء الفعل
فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما سقط منه الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب والواحد المذكر اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم تجتمع
مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون ضميرا لانهما
ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا
ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في
الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو

اي اذا كان العامل معرفا
بعضه ان [illegible] عن حاله

واحدا او فوقا لوحد م

[illegible] الزيدان
[illegible]

سم م

والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة
حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظي بالمعنوي او بكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم
المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه صفة
جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كالصفة فانه لو لم ينفصل الضمير عنها
لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو
ضاربه بالضمير المستتر يتبادر الى السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم انه خلاف الاصل فعلم ان مرجعه هو
الظاهر وهو زيد ولا حاجة اليه اذا وقع الالتباس دون الانفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب ولذا قال من هي له ولم يقل ما هي له كما هو الظاهر ليكون
اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما

إلا أنه مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا وإياك والشر مثال لحذف العامل أي
اتق نفسك والشر وما زيد مثال لكون العامل معنويا وما أنت قائما مثال لكون
العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على
غير من هي له فإنه أسند إليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا عنه وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وإنما يصح ذلك إذا كان فيه علاوة التأكيد وإلا لكان
داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون
ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار
بالتمثيل صورة الالتباس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بطريق الأولى وإذا اجتمع
ضميران وليس أحدهما مرفوعا احترازا عن نحو أكرمتك إذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلا فيجب الاتصال فإن كان
على تقدير اجتماعهما وعدم كون أحدهما مرفوعا أحدهما أي أحد الضميرين أعرف من
الآخر احترازا عما إذا تساويا نحو أعطاها إياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن
تقدم أحد المتساويين من غير مرجح وقدمته أي أحد الضميرين الذي هو أعرف على
الآخر احترازا عما إذا كان الأعرف مؤخرا نحو أعطيته إياك فيلزم الانفصال لتعذر
المتكلم في تأخير الأعرف لا لتخفيه في أول الوهلة بإيراده على خلاف الأصل وحكي
سيبويه تجويز الاتصال فيه نحو أعطيتهوك فلك الخيار أي الاختيار في الضمير الثاني
إن شئت أوردته متصلا نحو أعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل

وإن شئت أوردته منفصلا نحو أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل
وإن كان متصلا نحو ضربتك فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعا لجر الأول بالإضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي إياك للاعتداد بالفصل وإلا
أي وإن لم يكن أحدهما أعرف أو يكون لكن ما قدمته أي الضمير الثاني على كل من
التقديرين منفصل لا غير أما على التقدير الأول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين على
الآخر وأما على تقدير الثاني فلأنه لزم تقديم الأنقص على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو أعطيته إياه مثال لما لم يكن أحدهما أعرف لكونهما ضميرين غائبين وأعطيته إياك
مثال لما يكون أحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب
كان أي خبر كان وأخواتها إذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
إياه لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لأن
عامله معنوي ويجوز أن يكون ضميرا متصلا أيضا نحو زيد كان قائما وكنته لأنه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربتك واجب الاتصال ففي شبيه المفعول إن لم يكن واجب الاتصال
فلا أقل من أن يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لأن رعاية الأصل أولى
من رعاية المشابهة بالمفعول والأكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا
لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر فتقول لولا أنت إلى آخره يعني لولا أنت لولا
أنتما لولا أنتم لولا أنتِ لولا أنتما لولا أنتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما

بلامج م

لولا هن لولا انا لولا انت وكان الاوفق بما سبق ان تقول لولا انا لولا انت الى
آخرهما لكن غير الاسلوب تنبيها على انه يسمع ورد كذلك لا لكثرة الاستعمال
الضمير المرفوع بعد عسى لكونه بعد عسى فلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض
اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فمذهب الاخفش ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور
وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف في بعد لولا و
سيبويه في نفسه واما عساك فمذهب الاخفش انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع و
سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهٰهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير و
سيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه
تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل
حال كونه عريا عن نون الاعراب اي نون هي للاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا
عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين
كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها

تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لتقرب اللام مع النون في المخرج
في اخواتها كما في ليت والمختار لحوق نون الوقاية في ليت من اخواتها لعدم
مانع في اتصالها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وحسب بمعنى
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي
عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب عليهم صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا و
تكلما وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل في كلما المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه
وذلك عند اختلاف الاعراب كون المبتدا ضميرا او غير ذلك نحو الجمل صورة
اللبس شرطه اي شرط الفصل في ذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما
يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لانه لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة دون
الخبر قبل العوامل استغناء بهما عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من
الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف في صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى
فيه للاعراب فلا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته و

الرقيب

وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرفون
المبتدا او الخبر وما بعده خبره فيقول خيره اباك ما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا
على ما مفعول الجملة وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت
الرقيب وقلت نية اهو المطلق في بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون
الواو والجزم متعين ويتقدم قبل الجملة ابدا ولفظ قبل للتاكيد التقدم لان تقديم
الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقع معنى الكلام ويقع متقدما عن غير سبق مرجع
وذلك بحسب المشهور ولعلم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي
قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية المطابقة
بين الاسم والمسمى لان الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا
كان العمدة فيها مؤنثا لتحصيل المناسبة نحو وكذلك الضمير الغايب لابهامها يفسر بالجملة
المذكورة بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان و
القصة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في
هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا هو الشان
زيد قايم على ان يكون هو مبتدا راجع الى الشان وزيد قايم خبر عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة المفسرة بعده باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا

ومنفصلا اذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا اي حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان يكون مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا
مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم
مثال المتصل البارز وحذفه من اللفظ باضماره لا نسيانا حال كونه منصوبا
ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل
عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه يحذف حينئذ الاضمار ههنا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خفف ان
وان لم يحفظ عملها بالتشديد الواقع فيهما بعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة
في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا
لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا
مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل
عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اسما وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب

اي من جهة العمل

واشباهه فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم
مما ليس للاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق
وهي اي اسماء الاشارة ذا حالكونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا
اي ذان رفعا وذين حالكونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه على القاعدة
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا خبره عطف عليه معنى
واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة قيل
الاصل في لغات المؤنث الواحدة تا لانه لم يجئ منها الا بالتاء وذي وقيل هي الاصل
بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسب بها وقيل هما اصلان في القول باصالتهما قد
معنى سائرهما فرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء
هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث
تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورانها على الالسنة
توهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها
معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب
اتفاقية لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث

والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء ولحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها بسبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها ها حرف التنبيه وهي كلمة تافيد تنبيه المخاطب حقيقة وانما هو حرف
جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل التعين كما جيء للتنبيه على نسبة الاسنادية كقولك
ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
انما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما
لم يمتنع ذلك مثل ذلك زيد وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة لا جمع المؤنث
خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد
ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانكما وذانيك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكم وذانكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت الى مؤنثات
وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتاكما وتيناك الى تاكن

وتبكين واولئك بالمد واولالك بالقصر اي وليكن واولاكن واما ذينك فقد اورده
الزمخشري والمالكي في الصحاح لا يقال ذينك فانه خطاء ذيق ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين
ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يجعل
هذا الفرق مذهبا واحال الى غيره فقال ويقال ذلك وذانك وتانك
اي الاخرين مشددتين اي ذلك وتلك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل
كلمة ذلك وتلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل في تلك مثل كلمة ذلك المذكور سابقا
واما ذانك وتانك فمخففتين او ذلك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء او بخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون هو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه اما ما عدا ما من الاسماء
الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزء تميز اولا يصير جزءا تاما ان كان اسم من الافعال الناقصة
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه
كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما يعني كونه جزءا تاما لاجزاء مطلقا لانه
اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكنه

اشارة

الموصول

لكن لا يكون جزءا تاما او كليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو توقف عليها لزم الدور والتوفيق ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان ذكر العائد
مستدركا لانه لا يخرج اذ ليس لها صلة الاصطلاحية وللقائل ان يقول
ان تعريف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول كان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه خارج عن
مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن
اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير
خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون ضمير الموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة
خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي الموصول
لا لغيره وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة شبه
اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة
والشبه جميعا وهي اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان

للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث يكونان بالالف في حال الرفع وبالياء في حال
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث لا انه لجمع المذكر فقط
والذين كالالين لجمع المذكر واللائي بالياء والهمزة واللاء بالهمزة المكسورة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المؤنث والمذكر
لا انها لجمع المؤنث فقط واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوات بحذف التاء والياء معا
وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا كما عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء و
ما بناها ومن اي بعض معناها كما فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي
نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي
لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبئري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او
التي والمثنى والمجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا
كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم منه تمرين المتعلم

فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلاني
في الجملة الفلانية بالذي يجب بيان طريق الاخبار به لابد له من تذكر مسائل النحو و
تدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع
فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال اذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر
عن جزء الجملة بالذي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء للاستعانة
صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما
يقوم مقامها صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي
في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي و
اخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته
خبرا اسما فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا جعلت الذي اوقعتها في
صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت
المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك
مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول و
يمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف كنعم وبئس و

وحبذا او عسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر لا بالالف واللام عن زيد
في ليس زيد منطلقا وشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين والسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من
سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي
هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخيره الى الاخر اي
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تصدير جملة الذي وتاخير المخبر عنه لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك يمتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف مطلقا
نحو زيد ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة وموصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما
فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك يمتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لانه يؤدي الى اعمال الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف
الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك يمتنع في الحال لان الحال يجب ان
يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها الحالية وكذلك
يمتنع في ضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام

ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار م

لاستلزام ذلك خلو الضمير الرابط فيه وذلك الغير عما يفسره وكذلك يمتنع في الاسم المشتمل
عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه ان
يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ
بلا عائد وان جعلت عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع و
ما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما عرفت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء
معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء
تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي
ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرم من جاءك اي الذي جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو
من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجي تامة ولا صفة اي الموصوفة
واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل وقيل اي تقع صفة

قوله تعالى

اتفاقا فجعلها كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة في
اي رجل هو
الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لانه
كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل كلمة من اي واية معربة
بالاتفاق وحدها لا في تركيبها الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان
واللتان وفي ذوا الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي
هي من خواص الاسم المتمكن فظاهر وحيث في اوذوا الا اذا كانت موصولة قد حذف
صدر صلتها كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتاكيد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو
المضاف اليه في استثنى الموصوفة لبيانه اي مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكره في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء
الموصوفة لهذا اظلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناها الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي
صنعته فما مبتدا وما بعده خبر او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال
في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان

عبارتان احديهما ان ماذا بجملتها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء
وذا زائدة والظاهر انهما واحد فان معنى قولهم انها بجملتها بمعنى اي شيء
انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي
شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف لم يعتبر لفوات
المطابقة بين السوال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او
الماضي الذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة للمبني الاصل
قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في
بني تميم وبالضم عند بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لانه اكثر
اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست
بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا
موضوعة لكلمة امهل قال الشيخ الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العرب

اسماء الافعال

[illegible]

التعجب بما يقول صح انه لم يخطر ببالي لفظ اسكت ورب ما لم يسمع اصلا ولهذا قال

المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان بمعناه الامر والماضي والمتبادر ان

يكون في الجنب الصحيح ظاهره مثل الفار ... بعضا على التعريف وفعال اي بوزن

بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل

قال سيبويه هو مطرد من الثلاثي المجرد وعليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد

فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما

في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار

الفجرة او الفجور قال الشيخ الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يقم الى

الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق

بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته لراي

بفعال الامر عدلا ووزنا اي زنة فقط واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى

الامر معدول عن الامر المشتق للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال و

فعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال

من الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج

عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية

واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال ... كلام طويل من

اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان

صوتنا ص

من الاعيان انما قال علما ليخرج بانه سابق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه

وان كان علما لكنها قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مونثا صفة علما وذكر للتنبيه على انه

لم يقع الا كذلك كقطام علما للمونث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز

لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره راء

من فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون

الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ما في آخره الراء وغيرها بل يجعلون باعراب الكل

نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل مكرر في مخرجه

كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف وسلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك

طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية في لفظ الانسان اما منقولة الى

المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم يلزم المصدرية وصارت

اسم فعل فالاول مثل واما التعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم

الاسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا

ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان

عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي ويح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او يحكم به

على شيء ومنها ما يجري في لفظ الانسان في سبيل الحكاية بان يعيد من نفسه ما يبلغ سمعه

كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ... صوت الغراب من نفسك ... لا يقدر

ان يحكم عليها وبها ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت

اذا كان م

الاصوات

مستقل

او بغير الحكاية

نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها اذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او قاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها
حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صوت صدر
على لسان الانسان شبيها بصوت شي كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المسموع
او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا
مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض
افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت انسان شبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول مما كان صوت الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير مثل اخ لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم

المركبات

حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا
حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان جزؤه الآخر منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة اجري مجرى الاسماء المبنية فهو ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد
الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا
القيد مثل خمسة عشر من العدد فانه من افراده المحدودة لان بين جزئيه قبل التركيب
نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد جزئي الكلمتين
مع الآخر ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما
ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فان تضمن الجزء
على المحدود وهو واو عكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا
اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة التي ليست محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشر
مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر
او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء

حينئذ

لان التركيب واقع بين البنائين

اي

ثابت في هذا المركب ان كان احد جزئيه العقد والزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق
منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر جوابه ان المراد
بصيغة الفاعل او المشتق من اسماء العقود واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العقد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا
ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل
لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من
كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا
من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا
باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وعدمه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني
للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون في الاثني وان لم يتضمن الثاني
حرفا اعرب الثاني مع منع صرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف وهذا الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء
الاول انما هو افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني

الكنايات

الثاني من الثلاثة الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان
يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف و
ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وجعل
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناء كم لكونها موضوعة وضع الحرف و
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لان ذا في الاصل من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاء كذا كناية من غير العدد وايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا
لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا
بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عن احدهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات
قبل التركيب من الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وأي كان
في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى
كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن

ولهذا لم يكتب في اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرقا بينها وبين البنا متحفظة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف واما كم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد ولانها لما كانت في العدد
ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه
لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مجرورا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يميز من كثرته
جريا ولما كان في التمييز شيء من التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح
بها ويدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية
وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان
يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما
اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو
قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو عطف تاويل كلاهما من

هذين النوعين يعني كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فاسم موضع يعني كل منهما مع ذكر ما بعده ككل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يكون بعده فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل
عليه لا يكون الا بحسب المميز وذلك لانك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر المفعول فيه وغيره لكن من المنصوبات لا يعينه
المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم
ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه وفي الخبرية نحو كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب شيء نحو كم رجلا ضربته او اجلسته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير بتقدير بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فثال
فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم
تجعله من ذلك لم يقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من حيث الحقيقة مرفوع اطلاقا قاعدة
وذكره في المسائل ان المسائل محول كم
الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعند كم
رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان كم لا تخرج عن الجر ويمتنع لضعف عمله تقدمه

اي على ظرفية غيره

من قبيل مسائل الاضمار

انتهى الى قوي

تقديم الجار عليها على ان تحمل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة

للتصدير والا اي وان لم يكن بعدها فعل ولا شبه فعل غير

مشتغل عنه ولا قبلها حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي

فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم مالك على قياس من ابوك وهذا مبني على

مذهب سيبويه فانه يجوز عنده معرفة نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا

خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك

فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار العامل الكائن فيه داخل

في قاعدة الرفع لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه

الوجوه الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى كل

الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين ومتى وانى

مشترك بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان المختصتين بالاستفهام

فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت و

ما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ضربت ومن

ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين

فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر

امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير

تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية لانه لا يقع

ظرفا

دو نحو هذا ان
كم مالك زايده است

اسماء الشرط

حروف الشرط واسماء الشرط

لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من متى

واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلان ومن كوفة منصوب

على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج من الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد

اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء و

قال شارح الرضي واما لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية وقع

في الاستفهام كلها متعلقة على الظرفية او كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك

بفلان اي متى كان عهدك به واما انى فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد

يقع في محل الرفع بالخبرية اي على تقدير انتصابه على الظرفية اي انى وقت مجيئك اي

اي وقت مجيئك كاين وانى تبت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل الخبر

والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة

لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة

اوجه وهكذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل تمييز كم عمة اي فيما هو تمييز باعتبار

بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الوجوه الثلثة في كم احدها رفعها بالابتداء

والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا

معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب لكن الاوان هذا الصدق ما سبق من وجوه اعراب

كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او

خبرية والاخر النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية

من مهره الى اسماء الشرطية

بصيغة مجهول اي لم اطلع

نصب بظرفيه ورفع بابتدا
وجر باضافه ورفع بظرفيه

اول منصوب وخبره جار تعليه
و ثاني مجرور وخبره جار تعليه
و ثالث مرفوع فاطر اسم مقدر
هذا اكثر مثال

ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا
يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت
علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف
والقدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا اخلق لهجائها اذ لو
للخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي حلبت كارها لذلك منها مستنكفا
منها فهو مبني على كره منها واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي
ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة
اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب لا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة
وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ان الظرفية اليه واما في الاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فيسأل عنه وكونه خبرية على تقدير
الجر على سبيل التحقيق اي كثيرا من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا رفعت
المميز اي كم مرة او حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
وصحة توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على
تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وكذا واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها
خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل

مالك م

مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اي اسم
كمية او خبر عن كثرته فبظ الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عنه
ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة للمرات ضربك اي كم مرة او كم ضربة ضربت او
لا ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او
المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ
في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون للمثال الثاني تقدير كم رجلا او رجل ضربت

الظروف

هذا التقدير كم يكون منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا
منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
من اللفظ دون النية فان حذف نسيا منسيا اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خير من
قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه
واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموعة

قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
ولا قياس فيهما اي ما بعدها ويجوز في هذه الظروف ان يعوض التنوين من المضاف
اليه نحو قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما
اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشيخ الرضي
والاول هو الحق واجري مجريها اي الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير و
ليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه
الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما و
كذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد
يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فيه مضاف الى مفرد
وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اي نجما يضيء كالشهاب ساطعا
انما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في اللفظ مضافة الى
الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه

فساغ صح

الا انه بني على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي
الاضافة الى الجملة على الاشهر لغة او على ان الشذوذ والاضافة الى المفرد ومنها
اي من الظروف المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكر في حيث الماضي
ومنها اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان في اغلاط
وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من
بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل على استعمالها في
الاغلب في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا
كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في
الماضي كاذ في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا
جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى تضمنت
دون الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير
اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجأة
مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأه الامر مفاجأة من قولهم فجأه بالضم و
المد اذا لقيه وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا
الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم
وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي

بين الصدفين م

فاذا السبع حاضر او واقف ... العامل في اذا هذه بمعنى المفاجأة وهو
عامل لا يظهر قيل استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي
للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب انها للتحقيق او للعطف
رعاية للمعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما
ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية ونحو زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به
لفاجأت لا مفعول فيه والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف
اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون للمجرد الزمان
نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبق اليه اشارة ومنها اي من الظروف
المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم
ولعل المصنف لم يذكره للقلة ومنها اي من الظروف المبنية اين وانى فهما للمكان
استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف

السبع م

كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو
متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما فقط نحو ايان يوم
الدين والفرق بينهما ان ايان مختصة بالامور العظام والمستقبل فلا يقال ايان نام
زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته
فالمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب
المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد
اي على اي حال هو وتستعمل للشرط ايضا لكن ضعف عند البصريين اي على اي حالة تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في
محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على
الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي
اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول
زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان
اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فهما وان لم يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما

نحو كيف تجلس اجلس م

يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع انواع فمعناه اول المدة

في حكم المفرد والمعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه

لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة

في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقت ما لزمان مدة الفعل

معلوم بالضرورة وتارة يكون بمعنى الجميع اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما

مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده

المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع

اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر

نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت وان اي ما بعد

بهذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت

مذ ان ذهب او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر الفعلية فيقدر بعدهما

زمان مضافا الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في

ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل

واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ ما موصوفا لكونهما في تاويل الاضافة لانهما

بمعنى اول المدة او جميع المدة وما بعده خبره اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا

للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون

المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما

انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فانهما اسمان مركبان لا ظرفان فلا يتوجه عدهما من الظروف

المبنية الا ان يجاب او يظهر فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تركيبهم

ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام و

ضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون

لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال و

النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام

وضم الدال وبناؤها او ضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليها كلها بمعنى

عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان

غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان

يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن

غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا

ولذلك يحذف عنها ويثبت في لكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة و

غيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته

وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او

المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات

كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وتوكيد

شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة

وبضم السين وسكون الحاء مثل الصبح [illegible] عصر

او ضمها وضع الحروف وبناء المشددة ولمشابهتها لاختها وقيل حمل على اختها عوض

ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي

لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء المستغرق

جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة

كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين

ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة

والى كلمة اذ او المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

بواسطة الاضافة على الفتح لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ

فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولكن اكتساب

المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح

والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام

وقيامي مثل ان تقوم ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة

نحو اذ وحيث في بعض المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما

اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من

اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه

اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه

المعلومية المعهودية اولا وضع له الاسم فهو المعرفة واذا وضع له الاسم باعتبار ذاته

ذاته مع قطع النظر عن تلك الحيثية فهو نكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة

وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشارته منبهة على ان

ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة

باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن

نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك

فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له

جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد

بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان

المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ

بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا

المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث

المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة

من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل النوع

العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة

من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا

معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراده او هذا المفهوم

كان هذا وضعا عاما لان المتصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد و الموضوع
له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها و آثار
والخامس ما عرف باللام اي العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل
ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في لغة
اهل اليمن امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يرد ما دخلته فيها آخر من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
السادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة
الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فظاهر وانها لا يصح الا بالنسبة الى
الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فان قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى
المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل والشبه فهو
مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
لحذف مضافه واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها في ظاهر والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال

وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو
كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او
جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون
ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع احد اي ما ولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
لما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال اعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها
لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعده عن وقوع الالتباس فيه
ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا يرى انك اذا قلت
انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب ليس له
المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد عن اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافه وهذا الترتيب الذي ذكره

معيتين ۴

هو مذهب سيبويه فإن فيه اختلافات كثيرة. النكرة ما وضع لشيء لا بعينه أي لمعنى ما
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك نحو رجل ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة. أسماء العدد وإنما أفردها بالذكر لأن لها
أحكاما خاصة ليست لغيرها. هي ما وضع أي ألفاظ وضعت لكمية آحاد الأشياء المعدودة
كانت تلك الآحاد مجتمعة فالأشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها و
الآحاد هي ما يجاب به إذا سئل عن واحد واحد أو لكن من واحد من تلك المعدودات بكم
والألفاظ الموضوعة بإزاء تلك الكميات بأن يكون كل واحد منها موضوعا لكمية
واحدة منها أسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت منفردة
فإذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فإذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين و
هكذا إلى لا نهاية له وظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا
التعريف لأنهما من أسماء العدد في عرف النحاة وإن لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من ظاهر العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير
اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين و
من حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط أصولها أي أصول
أسماء العدد التي يتفرع منها ما فيها إما بإلحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان
أو بإسقاطها كثلاث إلى تسع وبالتثنية كمائتين وألفين أو بالجمع كمئات وألوف

ألوف وعشرين وبالتركيب إضافيا كان كثلاثمائة أو مزجيا كخمسة عشر أو بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة ومائة وألف. تعلق الأعداد مذكرة و
مؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيتها واحدة واثنتان
وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها أيضا وهو القياس وتقول للمذكر ثلاثة إلى عشرة
بالتاء المذكر باعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال إلى عشرة رجال وثلاث إلى
عشر بدونها للمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس
الأمر بالعكس لكون المذكر أسبق وتقول [illegible] أحد عشر اثنا عشر
المذكر كأحد عشر رجلا إحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الأصل
بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وتغيير الواحد إلى أحد والواحدة إلى إحدى للتخفيف وتقول
ثلاثة عشر إلى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة إلى تسع عشرة في المؤنث نحو
ثلاث عشرة امرأة إبقاء للجزء الأول فيهما على ما كان قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف إحدى عشرة واثنتا
عشرة فإن التأنيث فيهما من جنسين وإنما تذكير الثاني في أحد عشر واثنا عشر محمول على التذكير
في ثلاثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا بأنه
أخوات التأنيث فيه واثنتان وإن كانت للتأنيث إلا أنها حملت على ثنتان و
ما بقيت التاء في المؤنث لأنه لما وجب تذكيره المذكر وجب تأنيثه المؤنث إبقاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤ

اي من عشرة تحرزا من توالي فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء الا انه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
كلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من
غير فرق وهي عقود ثمانية تقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود والى عقد اخر احد و
عشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث لما في الواحد والواحدة هنا بقية من
التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يستعملا بالعطف على
لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما
بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر و
اثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين ثم تقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة
والف في الواحد منهما ومائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف ما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما
او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير
تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة وواحد وعشرون

عشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه وتثنيته ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه والاصل في ثماني عشرة فتح الياء
لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان الياء
المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون كانها
اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني قاض واذا حذفت الياء الا
الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرد من زيادة ثقله فجعل موضع الكسرة فتحة
قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان
حال مميزاتها وابتدا بالثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين مثل رجل ورجلان لكمال
سيعرف فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور و
مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعمال
اثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق
المعدود الا ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا
بها ثلث واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات ومئين لان للمائة جمعين
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات و

لا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين بل من الآمات لكنهم
كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود والجمع بعدما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وتمييز احد عشر
الى تسعة وتسعين مثل الى تسع وتسعين منصوب مفرد واما نصبه فلتعذر الاضافة
اذ لا يستقيم ابقاء النون معها او في صورة نون الجمع لا نحو فيها او ليست هي
حقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد
ولا يرد [illegible] عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد ولم يمتزج امتزاج ذلك
المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثمانية امراة مع ان
فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البطريق ثمانيامرأة واما افراده فلانه لما صار
منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة مطلقا ومميز مائة والف وتثنيتهما
ومميز جمعه اي جمع الالف انما لم يقل وجمعهما كما قال في تثنيتهما لان استعمال جمع مائة
مع مميزها في الاعداد مرفوض ولا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل كلمات
التقييد فانه يقول لما تيار رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد ولانه لما كانت المائة والالف
من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كان
الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في
مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن

عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا
عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان
شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في
كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي
لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان
مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء عن التمييز فان قلت سبب ان مميز الواحد يمتنع
عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم
لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد
ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان
معنى الكلام انه لا مميز لواحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي كونه على حروف المصورة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد وهي نفي التنوين وعلامة الاثنينية عن ذكر
التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر

علامة التثنية تستغني بها عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التي هي اخف في
ذكرهما ولا شك ان جعلها اخف من اشتهار جل وذلك الاستغناء انما يكون لافادة
اي افادة التمييز النص المقصود اي التنصيص في العدد والتصريح به الذي تضمنه التنصيص
والتصريح بالعدد واي بذكر اسم العدد وفيما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني عن افادة الزائد بلفظ الاثنين
ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد والمتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
باعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا ناقصا زيد عليه بواحد الثاني في المذكر
فقولنا الثاني معقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه
معنى ثاني الواحد صيرة بانضمامه الى الاثنين انما تبتدا من الثالث وليس قبل الوا
حد يكون الواحد صيرة واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري
فيما تحت الاثنين لا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منهما وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير انما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى

بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو
الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر
وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة
عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف
فلا اختلاف في اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد باعتبار تصيير
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص مرتبة واحدة اي مصير الاثنين ثلثة
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في
المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى
عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احد منها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول
العاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافته ما زاد على العشرة حادي
عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي احد من احد عشر متافوق
بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال حادي لان
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب

الثاني وكذا القول الى التاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لاشعار
التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

بحث المذكر والمؤنث

المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه
اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة
وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا
لا يظهر التاء في التصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير
ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر
بخلافه اي اسم متلبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا
تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة
كحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم
انها للتأنيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي
وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته
ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي
متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى
اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او حكما او تقديرا او حكما لا تأنيث
في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا

السماعي

تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال التأنيث
اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي
الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فحينئذ الفعل متلبس بالتاء
وجوبا ابدا اشعارا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه
حينئذ لك الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع
الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيها لفظيا
واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره وليس فيه ما يشعر
بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث
اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان استثناء من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن لاحكام جميع
الاقسام في صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفصل وفي تركه فتقول
حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا
اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما غلب في اسماء الذكور كزينب اذا سميت به امرأة
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع [illegible]
فان الحاق التاء وضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت وجاءوا وغير الجمع المذكر
السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا تقول جاءت الزيدون والا الزيدون
لسلامة المفرد وحرف المد

جاءت مسلمات اي سواء كانت واحده مونثا نحو اواجارك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال
مع ظاهر غير المونث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها
نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير في الجمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا اسالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت
فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا اي جمع
النساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث ان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضمير فعلت
مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المونث فقط
لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اهل له في
التذكير كالرجال فيراعي حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي الهندية يوافقه شرح
الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع غير العاقلين واستعمالها
في النساء للحمل على غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء

مبحث المثنى

المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف وقد زيد بعد قوله نون مكسورة
[illegible] الا لا يصدق التعريف على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفى لظهور المراد لكن [illegible] عن تلك التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع لم ينكسر لكثرة

لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لالتقاء الساكنين
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليعدل ذلك
الملحوق واللاحق معه او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلاثة على شيء صح ان يقال
هذه الامور الثلاثة دالة عليه كما يقال في الباب [illegible] الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد [illegible] في ذلك المثل من جنسه اي
من جنس مفرده باعتبار دخولهما تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك منهما
لو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لا يستغني عن قوله من جنسه بقوله
اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما
او حيضان على الصحيح خلافا للبعض فان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب والام و
القمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب
او على القوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم متحد ولهما
فثني باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كذا الحال في الشمس مع القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى دعاء التسمية للطهر والحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى ليحصل مفهوم متحد ولهما فثني باعتبار

قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد الاشتراك اللفظي منهما
وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار يصح تثنية الاعلام
حقيقة او اوعار وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين باول المسمى بزيد ثم يثنى او يجمع
وكذا اعمر او اصار علما او عليا لابي بكر باول المسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال
الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر
في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في
بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم
ما وراءه تعريف المثنى فقال فالمقصور اي اسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة
لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم
يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي الى ان ذلك المقصور ثلاثيا اي غير زائد فيه
احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخص الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا
اي ان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عديمه قد اميل كمتيان في متى حيث علم بالامالة او كان على
اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة

زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة
او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كان همزته اصلية
اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها
كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او الناسك من قرأ اذا تنسك وحكي
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا كقراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصله كان حمرا بالفين احديهما للمد والثانية للتانيث
الثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع
العين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة لثقلها ولهذا قلبت الواو
همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازني
يا نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي ان لم يكن الهمزة اصلية ولا
للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
عن ياء او واو ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في
الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا في الترجمة الشريفة

ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رواء الارواء ان بالهمزة او رواي
بالواو ولكن المشهور رداوان بالياء فكان ينبغي ان يقال المصنف والا فوجهان نعم اللام
العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام ولكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل
والصحاح فما وجدنا فيهما اثرا من الحكم بالاستمرار غير ما وقع في شرح الرضي من انه تقلب
المبدلة من الياء الاصل وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف
اي التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيا فيان في حذفت تاء
التانيث التي قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كتمرتان في تمرتان في خصيان واليان
على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانفكاك
بهامد ونهاصارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصيي واليي
مستعملان في مالغتان في خصية والية ان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف
النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
تاء التانيث في المثنى لما ليس له قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة
اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي ذلك المفرد

مفرده والذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد وهاكلون تلك الحروف
متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او الاختلاف في الحركات و
السكنات حقيقة او حكما فلا يرد نحو فلك بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة
بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف
دخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى في قوله ما دل على آحاد جنس
يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة
بقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها نفس
الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف
مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد ونحو تمر مما كان
الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثاني جمع اسم كالجامل وقد علمت انهما خارجان عن حد
الجمع الفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
جمع فان قيل الكلم لا يقع على كلمة وكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو مذهب سيبويه
لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كركب جمع

جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع
لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع اتفاقا ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون
حقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا فضمة اسد
وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة
يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في
حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او
التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك
الملحوق واللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنسه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية فان اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل للمفضل عليه ولا كثرة للواحد قبل ثبوت الفعل اصلا اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر
مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة ما حذفت اي الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل
اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي

اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير
ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة
جمعيته ان كان في كل اسما اي اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه مذكرا
علما اي لكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او البعض كاعلام
كالمرأة او واحد كاعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون
مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم التانيث هو التاء والالف فلا منع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا في التثنية صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول ان يكون مذكرا يعقل

اي بشروط فالشرط الاول كونه مذكرا لعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم
الكاين صفة مثل افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكاين ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافعلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل
كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي
مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان
فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مستويا فيه اي في
الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وامرأة
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر و
لا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا
فيه نحو جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا بتاء التانيث
مثل علامة ذكرا احترازا من اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم
اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر
السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض سكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة

او صفة وقد اورد صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها
عن الشذوذ ومنها سنين في اسماء واتى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله ومن
اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع الحق
اي اخره بمفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله
مذكر اي له لذلك المفرد مذكر ان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرد مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون اي فشرط جمعيته حينئذ ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض
لانه يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع حايض حايضات لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع
هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب
في شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان اسماء المؤنث بتاء مقدرة
كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه او امور
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا
بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور

في تعريف الجمع مطلقا وهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث
الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما
سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال او فرس او اعتباريا كالفلك كما مر
جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل جمع يكون في وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اي يكون في وزن افعال كافراس جمع فرس وفي
هذا القياس منع البوغ وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر نحو قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم
الحدث يعني ما الحدث معنى قائم بالغير سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تاكيدا او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة لمثل القاء
والثالثة وبيان ورد فاذا لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران
مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثة المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده
الى نيف وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثة المجرد يعني الثلاثة المزيد فيه و
الرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما جيئه على افعل فمصدره

في افعال وكل ما جيئه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله
المشتق حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس وحال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا
لم يكن مفعولا مطلقا اي يعمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه
بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لا اضمر
في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع تثنيتين وجمعين نظرا الى المصدر و
الفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل لكن لما كان اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان في
تثنيته وجمعه والشبهتان لا نظير له فيستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا
لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار عليحدة ليخرج مثل
ضرب زيدا فاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني
ضرب زيد لان المسند للفاعل غير ماخوذ في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل

في ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع
الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا او ظرفا او
مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب اليوم نحو ضرب التأديب
واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر
المقدر به لكن جوزوا ذلك لما فرقوا بين شيء وبين المصدر فبسبيل لم يات في القرآن
شيء من المصادر المعرفة باللام عاملة في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا
يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا فامره ظاهر فانه من غير اعتبار ابداله
الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا
وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له ففيه وجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله
وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين سواء اسم الفاعل ما اي اسم اشتق
من فعل اي من حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات قام بها

معنى اسم الفاعل

به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يحتمل امر يذكر بلفظ ما والعقلاء فقط التغليب
بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة
قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحد وورد فيه من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن
قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت و
الظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجمع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به الحق ذلك لان
المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به
الفعل مع زيادة فقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع
الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف ونسبوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما نسبوا اخراج الصفة المشبهة اليه لما فهموا ان لمن
قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما
علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغ
المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه
صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة
الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقابل

ق

اسم

ومأشن وأكل وكل ما اشتق من مصدر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن واحسن ومضراب وصيغته
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره اي من غير الثلاثي مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا مع كسر ما قبل
الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في
آخر المضارع ايضا مذكورا كما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي
الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اي بشئ يشترط عمله به من معنى من زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان يكون هذا الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا او المراد بالحال والاستقبال اعم من

من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على الموصوف به وهو
المبتدأ او الموصول والموصوف او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى
صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد ضاربا
ابوه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او
ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى
فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا للاستقبال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء
كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى
معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غيره اي غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فيعمل مقدر

أي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما أمس فدرهما منصوب
بأعطى المقدر فإنه لما قيل معطي عمرو قيل ما أعطاه فقيل درهما أي أعطاه درهما فإن
دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع أي جميع الأزمنة فتقول
مررت بالضارب أبوه زيدا أمس كما تقول مررت بالضارب أبوه زيدا الآن أو
غدا لأنه فعل في الحقيقة عدل عن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام
عليه وما وضع منه أي من اسم الفاعل بتغيير صيغته إلى أخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله أي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما
يشترط في عمله هذا على تقدير أن يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل وأما إذا
كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة أن صيغة اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثله
أي مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب أبوه عمرا الآن أو غدا أو
زيد الضراب عمرا الآن أو غدا أو أمس فما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية للمبتنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما
مصححا كان أو مكسرا مثله أي مثل اسم الفاعل إذا كان مفردا في العمل وشرطه
لعدم تطرق خلل إلى الصفة المفردة من حيث ذاتها بإلحاق علامة التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان أو الزيدون ضاربون عمرا الآن أو غدا والزيدان الضاربان أو
الزيدون الضاربون عمرا الآن أو غدا أو أمس ويجوز حذف النون أي نون

المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية كالإضافة إذا كان مضافا
فإن حذفهما واجب مع التعريف تخفيفا مفعولا له للحذف أي يجوز حذفهما لوجود
هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية وأما على تقدير التنكير مثل قوله لهم لذا ليحقوا العذاب
فحذفها ضعيف لأن اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل أي حدث موضوعا لمن وقع عليه أي لذات ما من حيث
وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب باعتبار اتصافه من قيامه
ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر وقوله
لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء صيغ لتفضيل الفاعل أو المفعول فإنه مشتق من فعل للموصوف بزيادة على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره أي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لفظا أو تقديرا كالمخرج والمستخرج بفتح الراء وأمره أي شأنه وحاله في
العمل أي عمل النصب والاشتراط أي اشتراط عمله بأحد الزمانين والاعتماد على صاحبه
أو الهمزة أو ما كأمر اسم الفاعل أي مثل شأنه وحاله وإذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي أيضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر ينصبه على المفعولية
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن أو غدا أو المعطى غلامه درهما الآن أو غدا أو أمس

الصفة المشبهة

المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم
احترازا عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن قام به على معنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فان اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم
فانه مشتق من رحم بكسر الحاء بعد نقلها الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا لمن رحم نقل الى
صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغة الفاعل اي لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد فلا يكون صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة
على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او
صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر السماع وخص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به ولكون علم المشابهة بينهما اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها
مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت على معنى لا اشتراط فيها واما
الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها
ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي مسائلها اقسامها وبيان حكم كل قسم

قسم مسئلة لانه ليس من حكمه وحيث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول
صفة المشبهة كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور تارة اخرى فحصل من ضرب ستة اقسام في احوالها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع
المعمول على الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول به
المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على
التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة
اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول قد يحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وكذلك قولنا
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذا الكلام في مثل هذا التركيب
كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه بعطف على حسن الوجه اي هو
بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او
بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه

صفة بدون لام معمول مضاف

صفة بلام معمول بلا لام

صفة بلا لام معمول مجرد

صفة بلام معمول مضاف

صفة باللام معمولها معرف باللام
صفة باللام معمولها مجرد

شرع في قسم آخر من الصفة المشبهة لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه
للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام في تقسيم المسائل على الصفة المجردة لأن مفهوم الأول وجودي والثاني عدمي
وحكم الحسن ... في تفصيلها لأن أقسام الصفة المجردة اشرف ... واحد منها مختلف فيه
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مع واسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لأن الخفة في الصفة المشبهة بحذف التنوين او النون الحسن وجهه بالاضافة او بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن
الوجه والحسن وجه الغلام او بهما معا ولا خفة في واحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان الاضافة الحسن الى وجه وان
افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى
النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في صورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم لما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ
اقصى ما يمكن منه ويتجه ان يعتبر ما هو من التخفيفين اعني حذف التنوين والاستتار فلا خلاهما عن

اما رفع المعمول فمن الاحسن ويكون ... ونصبه ... من الحسن
اما نصبه فمن الاحسن من العلم لاول ... واما جره ... من القبيح
واما جره ... ممتنع ...
اما رفعه فمن الاحسن ... واما نصبه فمن الحسن

مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بالمستكن في الصفة الذي اجازه
فيه النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والنون ثم من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه و
حسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره او في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه
برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لأن الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما
فهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا
ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفع فيها قبيح ... منع
لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير في الصفة مثل في صورة رفع المعمول
لا قاعدة ... بوجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان
معمولها فاعل لها فلو كان فيها اي في الصفة ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح
كالفعل حكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اي ان لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتأنيث الموصوف فيقال هند حسنة وجه وحسنة وجها
وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا
كان الموصوف مجموعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين

واما احسن الوجه فمن القبيح
والحسن وجه الرجل قبيح ...
واما جره ممتنع ولنصبه حسن
واما جره ... واما ... جمع
وجه الهدى ...
واما رفعه حسن واما جره فمختلف
... ممتنع رفعه حسن

بحث اسم التفضيل

اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي اي الى مفعول لان اشتقاقه
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة كما ذكر اي في ما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيجوز ان
معمول لم يسم فاعله بعينهما وبينهما فان ابيهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ونصبه وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فانا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه درهما علم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى او مفعول
اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنسوب بقولي زيد تميمي الاب رفعا ونصبا وجرا واسم التفضيل ما اشتق اي
اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه الفعل ليتناول التعميم المقصود شمول
اسم التفضيل الذي ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره اصل ذلك الفعل والباء
في بزيادة للظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
[illegible]
مبهمة لا اسماء تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فانها ليست كذلك
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيه
خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
شرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي لانه لا يبنى الا من مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل

افعل ومعانيه اذا بني من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه فتعذر لان
الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فلا يعلم
انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان فيه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام الحروف
ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول ويكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او منها وزوائده او منتزعا منها فلا يتعين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لانه منهما اشتق افعل لغيره اي لغير التفضيل كاحمر
واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة
او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل و
كذلك لان ما يدل على مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة
والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان كان رباعيا او ثلاثيا مزيدا فيه او كان لونا او عيبا
زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه
هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه ومثال اللون [illegible] وعمى مثال العيب
قيدنا العيب بالظاهري لان نحو اجهل وابلد [illegible] يصح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على صيغة التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو
احمق من ابن جنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يعد من اثر البلادة في الافعال كما حكي عن
ابن جنقة من تعليق خرزات [illegible] على عنقه وهو ذو لحية طويلة [illegible]

لأنه إذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة
ويبنى أفعل التفضيل منه قياسا

ذلك يقال لا أعرف بمعنى ولا أفضل ويقال ذات ليلة أخوه بعلاوة فلما أصبح قال أنا أخ

انت انا فمن انا فغيه ... شايته من حمق ابن هبنقة فإنه يقتضي جواز اشتقاق

أحمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا أن يكون اشتقاق أجهل وأبله ممن يكون آثار

جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول به كيف قال ... والت الرضي

أحمق من قبيل الجبت قال وينبغي أن يتبين الألوان والعيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى

منها أفعل التفضيل نحو فلان أبله من فلان وأحمق وقياسه أي قياس الواقع في اسم التفضيل

اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فإنه لو اشتق لكل منهما قياسا لاطرد الكثير الالتباس

فاشتهر واختار الأشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو أعذر من

هو أشد معذورية وألوم من هو أشد ملومية وعلى هذا القياس أشغل وأشهر وأعرف

يستعمل أي اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه في استعماله بالإضافة أو من أو اللام

سبيل الانفصال الحقيقي فلابد فيه من أحدها لأن المقصود التفضيل على غيره فلابد

من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه ذكره مع من والإضافة وأما مع اللام فحكمه كما ذكر

لأنه يشار باللام إلى معين هو المفضل عليه مذكور قبله لفظا أو حكما كما إذا طلب شخص

أفضل من زيد قلت عمرو الأفضل أي الشخص الذي طلبته أنه أفضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام

في أفعل التفضيل إلا للعهد فيجب أن يستعمل إما مضافا نحو زيد أفضل الناس أو بمن نحو زيد أفضل

من عمرو أو معرفا باللام نحو زيد الأفضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الأفضل من

عمرو وإلا يكون ذكر اللام ومن لغوا وأما قوله لست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

لكاثر فمن ليست تفضيلية بل للتبعيض أي لست من بينهم بالأكثر حصى

من الكل انه لفوات الغرض نحو زيد أفضل إلا أن علم المفضل عليه مثل الله أكبر أي من أن

يوصف مثل أن المحذوف هو المضاف إليه أي أكبر كل شيء أي أنه مع مجروره أي أكبر من كل شيء

فإذا أضيف أي اسم التفضيل فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة أي الزيادة

زيادة موصوفه المقصودة على من أضيف إليه أي على ما أضيف اسم التفضيل باعتبار تحقق

في ضمن بعضهم الأمر بتفضيل التي على بعضها ... كان هذا الاستعمال أكثر لأن وضع

التفضيل التي على غيره فالأولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى أن يكون

موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وإن كان خارجا عنهم بحسب الإرادة

لأن المقصود من استعماله هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد

أفضل الناس أي أفضل مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف أحسن إخوته

لخروجه عنهم أي من الأخوة بإضافتهم إليه والثاني أن يقصد زيادة مطلقة أي في

زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن يكون على المضاف إليه وحده ويضاف

اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه للتوضيح أي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر

الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه

فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه لجماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله

وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين قريش وأن تضيفه إلى جماعة من جنس ليس

داخلا فيهم كقولك يوسف أحسن إخوته فإن يوسف لا يدخل في جملة إخوة يوسف

قيد به ليحصل كل ما هو الحميل الإضافة المعنوية
لأن المعتبر في اسم التفضيل هو الزيادة
المقصود لا مقصد الزيادة

وان تضيف الى غير جماعته نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه
او مسكنه فيجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير و
التأنيث وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او
الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير لكون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى
النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام
في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة و
القسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية او
جمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع قيام عدم المانع وهو امر واحد
عن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي يستعمل
مفردا مذكرا لا لغيره اي لغير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتأنيث
بالآخر ما هو بحكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونهما كالفارقة مثل باب احمر ولكنها
تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا
يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا او مظهرا

او مظهرا بل الى ... بعده باليوم ونحوه كذلك في فعل والا الفعل الناصب له قال الله تعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل والا الظرف والتمييز والحال
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتمييز ينصبه كل ما فيه معنى الفعل ابهم نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة يعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا
يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته من اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي صفة سببا هو في اللفظ لشيء
معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك
بين ذلك الشيء وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار
غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال من اسمه او صفة
لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في
اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط

ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد
عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يعمل فيه كالصفة
المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
سواء كان متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا
وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلايق على
ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراج
حسن معنى التفضيل بالنفي كما ستطلع عليه وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند
كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي
احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي
على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين
رجل زايدا على كحل عين زيد فبقي اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او
بان يكون دونه والمساواة تابى عنها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين
كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما

والتعبير في الانفصل ... عدم العمل في المفضل عليه بالظاهر

ثانيهما ان يحمل احسن مثلا بعد تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة
لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع
المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فاشبه المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام لا يجدان يقصد نفي المساواة نفي
الزيادة ايضا لان في الزايد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد
عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد فاشبه الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك
ان احسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت
لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في
المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور
متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان فلا ضعف في
التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع
لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا اي بين احسن ومعموله

بالذات م

اعمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى التفضيلية وذلك المعمول هو انه في
عين زيد اجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا من زيد بحيثية فهو اجنبي لمن فيه بحيثية لا
يجوز تخلله بينه وبين معموله من زيد الحيثية لا يخرج عن كونه الاجنبية ما عرض له من معنى
الابتداء العامل في المبتدا او الخبر او العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا الاسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل ما اخف عليه فانه لم يبق اجنبيا فانه معمول له من حيث انه اسم تفضيل
ولو تقدم قوله في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم
تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك كذا او قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن
الكحل في عينه منه في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من
قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء هذا المقصود الكلام فيهما ولما تم مسئلة الكحل
وبين شرائطها وما عبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان
يبين ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعبارات غير
تركيبه فنقل بهذا التقريب ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات
المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد فما قام من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه
بعد اضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين فاكتفي بمن زيد كان اخصر مع ظهور
معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل
عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل

تفضيل الشئ على نفسه اذ تقديره الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في
اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من ذلك على المبالغة وجه ان الكحل في
عين زيد احسن لمن في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن
فيها فصل لطول رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان اسم التفضيل
مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد لانه قولا مثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف احسن في
المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور ولان تمام البيت مع ما عليه
نحو مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله ولا ارى واديا اقل به ركب
منهم وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع
الركبان هو مخصوص بركبان الابل والتائية من التاني كالتحية من التحيي او حيي هو المكث

والثاني وساريا من السرى وهو سير الليل فقوله لا ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول
الاول وكوادي السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين لفظ ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف
والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار متعلق باقل والمجرور
عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة ركب وتئية تمييز عن نسبة اقل الى ركب
او منصوب على المصدرية اي تأنيا وتئية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند
الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه اي ما في وقت
وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل
وقت الا في وقت وقاية الله ساريا فتقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها
فيها والحال انه لا ارى مثل وادي السباع حين جاءته الظلام واديا يكون في وقت الركب
اقل من توقف الركب بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بالليل فيه عن الآفات المخافة
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه
من وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل
ركب من وادي السباع لما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم
دليل الانحصار حد كل منها واحد ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة فصدرها بتعريف الفعل

ما دل

مبحث الفعل

الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل اي الكلمة
والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة ولا تحتاج عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه
بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يدل على معان
احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا
النسبة الى الفاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه
تلك النسبة ولما وصفت ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج به
الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة
الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى تخرج به الاسم عن حد الفعل وقولنا وضعا
يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن
باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد اي بحسب كل
من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال ولتقليل الفعل المضارع ولتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد

ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه
كلا النهي ولتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بالفاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال
عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد
نحو تاء الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل ورفعه وحط فرعه [illegible] لمنع احد نوعي الضمير تحرزا
عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى فهو بالتعميم احق
واحد ر الماضي ما دل اي فعل دلت بحسب اصل الوضع فانه من المتبادر من الدلالة على
زمان قبل زمانك الآخر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان
تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون
للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منع
الحد بمثل يضرب في جملة ان ضربت ضربت يعني مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي
الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في البناء فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في

فعلت م

لم

ضرب في موضع زيد ضارب [illegible] وجزاء [illegible] ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك اما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه يبنى مع
السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معها اي مع الواو لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف هذه الكلمة في اوله يعني [illegible]
جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين
زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه
بالجر عطف على وقوعه اي وكذلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه باحد
زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من
الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم مفردا
كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كلها ماخوذ من [illegible] والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات [illegible] والياء للغائب غيرهما

اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحرف
المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج والا
مفتوحة فيما سواه اي فيما سوا ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة
كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب
الاسم فيهما وجزم يختص كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف
علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنثة
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في
الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في
المتكلم مع الغير بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب لفظا اي كون

الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حالة الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و
المضارع المتصل به ذلك اي الضمير المرفوع البارز وذلك في خمس مواضع بالنون
التي هي قايم مقام الحركة حالة الرفع وحذفها به اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فالنصب
فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين و
لم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة يقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حالة النصب
لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حالة الجزم لان الجازم
لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة يقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم يقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من
عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في
يضرب في ضارب في مررت برجل او رايت رجلا يضرب فانه ارتفع بوقوعه موقع الاسم
فانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة كالذي يضرب
وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب وعلى

ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا أقائم الزيدان وكفيناه وقوله موقع الاسم
وان كان للاعراب مع تقديره اسما في الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم و
سوف يقوم ان سيقوم مع السين وقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كالجزء من
اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم لان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ولن فمقوله
فقال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كالشيء في اي شيء وقال سيبويه انه
حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف
اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها و
بعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان بعده
جوازه فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا ما بتقدير المصدر وبعد الفاء نحو زرني
فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي
فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل
مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن
منك أكل السمك وشرب اللبن معه فان التي تنصب المضارع مثل اريد ان تحسن
الي مثال النصب باللفظ ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي المخففة من ان المثقلة لان المخففة

لان المخففة للتحقيق تناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا تقوم
وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على
الوقوع ملائم ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار عدم اليقين ملائم ان المصدرية فيصح فيه
كلاهما نحو ظننت ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي
المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا اذ لا يلزم ان يكون في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي
اي ما نفي لان لن يقتضي لما بعد وحتى يأذن لا تأبيد واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على
ما قبلها لا ينتصب لانها ضعيفة لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه مستقلا وكان
عطف على لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعده مستقبلا لكونها جوابا وجزاء ومعناها لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا
اذن احسن اليك ويقول لك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاما حاكيا لقول لك من يحدثك انا
اذن اظنك كاذبا بوجوب الرفع مثل لو كسلمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لما لا
يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشير انها كان
اليه وقوله مثل اذن تدخل خبر المبتدأ ومثل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اسقاط الجملة فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب على ضعف الاعتماد والعطف

باستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد وبالعطف وان ضعف وكي التي ينصب بها
المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا
كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال
لحتى بمعنى كي وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله اما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى لاستقبال المضارع
تحقيقا فان اردت بالفعل الذي بعد حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق الحقيقة بان
يكون في زمان التكلم بعينه وسمي مشارا او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حينئذ بهذه العبارة
وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فانه بقية على ما كان
وحكية في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت
اي حتى حينئذ ما لا راد وحرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها مبتدأ
بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل بعدها خبرا فيكون حتى داخلة على [illegible]
توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب اللازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى

حتى لا يرجونه الان مثال لما بعده الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
من تقدمه اي من حصل فيه من الاقربين فالحال كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها اي وقت حصول كان الناقصة في هذا القول لان يحصل كان فيه ناقصا لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر ويفسد المعنى بخلاف ما اذا كان
تامة فانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها
ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا عما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها وهو شك
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب [illegible] وجاز
وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها بالرفع فان معناه [illegible] سيري فادخل
الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان [illegible] في هذا المقام محقق
انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على
جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز
الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على
كان سيري لا تنافي فيه ولام كي التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل
الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام تأكيد
للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل

ايضا جاءه ولهذا التقدير بعدها ان كان قبل اذا عاد الفعل يعني بان المقدر فكيف يصح الحمل
قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صنع الله تعذيبهم او من المقصد الخبري ما كان
الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينصب
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى ولم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقدم الاثبات او معنى معناه
من المعنى المستدعي جوابا فيتوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر كقولك زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تعذبني فاهلك واستفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها
اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي الفعل فيندرج في النفي او تمني
نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيها ما وقع على صيغة الترجي نحو قوله
تعالى حكاية عن فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله
موسى بالنصب في قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة
خير فتقدير جملة هذا الموضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا

مني ح

بدون

بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينصب المضارع
بعدها بتقدير ان مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
والالف الواو للجمع واياما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل ما يقع قبل
الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة واشتمالها امثلة الفاء يعني بابدال الفاء واوا
كما يقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس وان التي ينصب المضارع بعدها بتقدير
ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى والا الدالة على ان المقدرة بعدها
لا ان بنفسه داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي
اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي وسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا
وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى
اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة او لا كثم واو اذا كانت مضافا بغير شرط الشرط الماخوذ من الشروط المصحح تقدير ان
بعد الواو والفاء بعدها اي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم وفتشتم او ثم تشتم فتشتم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيها فقوله العاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا
على اخواتها وبشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد

وظاهر ان هو اوان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكرنا وذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وخصصت
يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما يستبين من جريانه في ثم ايضا وعليه كان
المناسب ان ذكرهما مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا **ويجوز اظهار ان**
مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم و
مع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة يدخل على اسم صريح
نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يطلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل
عليها التي بمعنى الى لان معنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر
ان بعدها **ويجب** اي اظهار **ان مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول
اللام اي لام كي عليها اي على لا لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة يضمر في غير مواضع المذكورة كثيرا من غير عمل النصب بها نحو قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل النصب وكقول الشاعر شعر الا ايهذا اللائمي
احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما
في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها **ويجزم** اي المضارع **بلم ولما ولام الامر ولا**

ولا المستعمل في معنى النهي احتراز عما يستعمل في معنى النفي وبهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا **وكلم**
المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء و
بعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان **وهي** اي كلم المجازات **ان و** **مهما**
واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا **واين ومتى** يجزمان
المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا **ومن واي واني** اما انجزام المضارع مع **كيفما واذ**
اذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت
كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء
قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به **ويجزم المضارع بان مقدرة**
وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى **فلم يقلب المضارع ماضيا ونفيه** اي نفي المضارع ولا بعد
لو جعل المضارع الذي هو اقرب الى الماضي ماضيا **ولما مثلها** اي مثل لم في هذا القلب والنفي **ويختص** اي لما
بالاستغراق اي استغراق زمن الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم
فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم فاد استمراره وكلها الى وقت التكلم بها **وجواز**
حذف الفعل اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يقم
ومن لما تضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب لكان ذلك كونها فاصلة قوية

العامل معموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي شيء بها فعل يترقب متوقع
تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم
زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيه لام الدعاء نحو
ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت
طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك
اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي المطلوب بها
ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف
كلم المجازات ما تدخل على شيئين لجعل الاول سببا وللثاني ولا شك ان كلم المجازات
لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء وجعل كلم
المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا
ولا ذهنا حتى بل يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد الثاني في صورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهار
مكارم الاخلاق يعني انه مع كمال الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس
سبب للاكرام عندي وسميتا اي هذان الفعلان او هما شرطا لاشتراطه للتحقيق

بل ملزوما شي لشي ح

لتحقيق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه مبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان
تزرني زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمن معناها مع صلاحية المحل
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي يجوز الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل الغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب وتحمل ان
يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد لفظا كان قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم
يجز الفاء في الجزاء التحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال عن الرابطة كما استغنى فيه
كقولك ان اكرمتني اكرمتك ان اكرمتني لم اكرمك فاما اذا غير قد ليخرج عن الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان
يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان
الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا اقترانهما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او ولمن حيث يجب الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت
معنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا كقوله تعالى ان يكن منكم الف تغلبوا
الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا

كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط
في الماضي فيحتاج إلى رابطة الفاء وإما جملة اسمية وأمر ونهي ودعاء أو استفهام أو مضارع منفي بما
أو لم أو لن أو إلى غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج
إلى الفاء ويجيء إذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء في موضع الفاء
لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر ففيها معنى الفاء التعقيبية لكن الفاء أكثر
وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لأن إذا الشرطية مختصة بالفعلية فحصلت
بالاسمية فرق بينهما كقوله تعالى وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أي فهم يقنطون
التي جزم بها المضارع حال كونها مقدرة إنما يكون إذا كانت مقدرة بعد الأمر نحو زرني أكرمك
أي إن تزرني أكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك أي إن لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء أشربه لأن المعنى إن يكن عندكم ماء أشربه والتمني نحو ليت لي مالا أنفقه
لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه والعرض نحو ألا تنزل تصب خيرا أي إن تنزل إذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الأشياء الخمسة صالحا لأن يكون مسببا لما تقدم قصد السببية أي سببية ما تقدم له
أي قصد تسبب مضارع بعدها عما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء لأنها تدل على
الطلب فإن الطالب إنما يتعلق مطلوبه لترتبه على فائدة ويكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له
فإذا كان المضارع بعدها كذلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الأشياء أي قدر إن مع
ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع جزاء فيجزم بها نحو أسلم تدخل الجنة فإن المطلوب بأسلم
هو الإسلام وهو المطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ذلك السببية فقدر إن مع الفعل

بعدها مع

مع الفعل الأخير من أسلم جعل يدخل الجنة جزاء له فصار إن تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
تدخل الجنة أي إن لا تكفر تدخل الجنة لأن النفي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فإنه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لأن التقدير على ما عرفت إن لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد وأما عدم امتناعه عند الكسائي
فلأنه يقول معناه بحسب العرف إن تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت
والعرف قرينة قوية وإن لم تقصد السببية وإما لأنه لم يقصد لم يجزم قطعا بل كان إما
إن كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا أي وليا وارثا أو بالحال
كذلك كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون أي عامهين أو للاستئناف كقول الشاعر وقال رائدهم
أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الأمر كذا في بعض النسخ وفي بعضها امتثال الأمر
وكان المراد بصيغ الأمر فإنهم يطلقون أمثلة الماضي وأمثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح
إنما قال امتثال الأمر لأن الأمر كما اشتهر في هذا النوع من الأفعال اشتهر في المعنى المصدري أيضا
فأراد أن ينص على المقصود وهو اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوص الأمر بالصيغة كذا ذكر
في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل أمر غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما معلوما كان أو مجهولا
من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فإنه يطلب بها الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب احتراز عن
الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره أي آخر الأمر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على
السكون لانتفاء ما يقتضي إعرابه وهو حرف المضارعة لأن مشابهته للاسم المقتضية للإعراب

زورا بيد

اي بسببه في الصورة كحكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اغز ارم
واخش ولا تغز ولا ترم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون
الى انه مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف القسيم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه
وانما هو باب الافعال فاخره بهمزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم
المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فان قيل اصل
افعل يفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل بكسر التاء وكسرها
فيما سواه اي سوى ما كان بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس
بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس
بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة
واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان بابا فالمفتوحة اي فالهمزة المفتوحة لانها همزة اصلية وثبتت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك تعيين
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واسند الفاعل اليه ولا بنا به
او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر

لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ماضيا ضمت صيغته دفعا للالتباس بما سمي اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
اعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب وهو فعل لا الاول ان الخروج
من الضمة الى الكسرة واما وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غير ما يدل على هذا المعنى لكن
الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بما هو اخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من تلك الابواب ويضم الثاني
مع التاء مثل تعلم وتكلم وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت ودحرجت فالتبس
تقول ويضم الثالث في الثاني ومعتل العين الذي يكون عينه فقط معتلا للثلاثي وعليه مثل طوي وروي
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في روي وطوي مثل الاصول ان يقال المعتل العين
عينه الف للثلاثي مثل عور وصيد وانما خص المعتل العين بالذكر لزيادة تصرف واختلاف في المبني للمفعول
منه كما ذكر ومعتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكر الافصح قيل
اصلها قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول ابدل الواو ياء وقيل
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة
والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام في حالة الوقف ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تضم الفاء ضمة خالصة بعدها

ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل
هذه الحروف وفي جاز الواو والياء ايضا على ضعف بتقيل قول وبوع بالاسكان لا بالنقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي
المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث فيه
اذ تحرك ما قبلها مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن ما قبلها ان ينقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو
حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع
ويستقال ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له
من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به بان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب
فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والعلة و
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه

بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق ما من جهة
الزمان والمكان والعلة وهيئة الفاعل لكن فهمه مع القطع عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين استفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضربه وهو في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما
صدقا عليه نحو علم والى ثلاثة مفاعيل ثالثها كالثاني نحو اري بمعنى اعلم وهما اي اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما او نقلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول والاول الاخر
الاخر وهو انبأ او نبأ واخبر وخبر وحدث حملت اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما
باستعمالها بمعنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا

مبحث افعال القلوب

والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب سميت افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والاطلاق من باب الافعال
الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت يكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم ويدخل هذه الافعال على
الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار به اما ناشئة عن الظن او العلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما افادت هذه الجملة منشأ الحكم بها واخبرت بها عن
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن

وتلك بواقي الافعال تنصب اي هذه الافعال الطرفين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعول لها ومن خصائصها اي من خصائصها التي تخصها وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره
اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
ووجب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا او خبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل لان المفعولين
ههنا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول
الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه
الاقتصار على احدهما مطلقا تقول فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى ويعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو استغناء من ذكر فائدة بدون المفعولين بخلاف
مفعولي علمت فانك لا تجد فيهما فائدة فلا تقول علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما كقولك من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد علمت
قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم علمت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الباقيين
لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها فكانا تامين على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع

وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو علمت زيد قائم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الالغاء في معنى الظرف فمعنى زيد قائم علمت زيد قائم
في علمي وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان
الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء
فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا يمكن اعمالها في هذه الصور فوجب فيها تقييد جواز الالغاء المبني على جواز الاعمال
ان يقولوا اذا توسطت بين معموليها او تاخرت عنهما وانما خص جواز الالغاء الى افعال القلوب مع انه
الغاء خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائصها انها تعلق تعليقا اي وجوب ابطال عملها
لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام سواء كان حرف الاستفهام او اسما متضمنا له نحو اذا كان
الا انه بمعنى الاستفهام نحو علمت اعلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء
الداخل على معمولها نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال المتضمن للاستفهام وترك مثال الحرف لظهوره
ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة
تقع في صدر الجملة وتقتضي بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها باعتبار النواسخ
احديهما لفظا والآخر معنى من حيث اللفظ فروعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
ولا بلا زوج لتجويز وجوده فكذا تعلقه الزوج فالفعل ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا

علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة
المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وعمرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما
بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال
ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
متأثرا والاصل في المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتحادهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان
لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت
كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما
ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به واجري [illegible] مجرى افعال القلوب [illegible] لانهما نقيضا وجدت
حملا للنقيض على النقيض وكذا اجري اي البصرية والحلمية مجرى رأى القلبية [illegible] فيهما من كون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معان اخر [illegible] علمت
بمعنى عرفت [illegible] هذا المعنى [illegible]

كون له

النقيضين

متعديا الى مفعولين وانما قيد بذلك لانه لا يتعدى [illegible] لان لكل واحد منها معنى آخر فان علمت
بمعنى [illegible] وجدت بمعنى [illegible] المعنى الآخر
مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظن بمعنى التهمة وظننت زيدا بمعنى اتهمته اي جعلته مكانا
للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
علمت [illegible] ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت يقال وجدت الضالة اي اصبتها
وعلقتها [illegible] وما كان مراده ان لها معان آخر غريب من معنى العلم والظن [illegible]
بمعنى [illegible] العليا ولو [illegible] وجدت [illegible] ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي
وعصيت [illegible] لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة ما وضعت [illegible]
كالافعال الناقصة [illegible] اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة [illegible]
الافعال هو تقرير الفاعل على صفته [illegible] ذلك التقرير الذي هو
في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج [illegible]
الناقصة [illegible] موضوعه الصفة وتقرير الفاعل عليها [illegible] وضعت له
وانما جعل التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة [illegible]
ذلك التقرير كالزمان في كل [illegible] والدوام والاستمرار [illegible]
[illegible] ذلك التقرير [illegible] موضوع لتقرير الفاعل على صفة [illegible]
[illegible] وكذا كل فعل [illegible]

حيث خرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل للعرض لا لاصل الوضع الا
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموع معانيها التقرير فحسب كما عرفت فخرجت من حد ما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى زيادة
لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سوى
منها سواه كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل الذي لا يستغني عن الخبر الظاهر انها
غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي صار
عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقعد وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
ضمير ما اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها
لما تقدم من العبارة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليها او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود
وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك جاء وقعد
في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت شفرة كانها حربة اي حربة قصيرة قال الاندلسي لا يتجاوز
وهذا الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء في هذه الافعال وكان يكون على الجملة الاسمية
من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه
كون الخبر مشتملا اليه على الجملة الاسمية اعني زيد غني افاد صيانه الذي هو الاشتغال واعطي
هو غني اثر ذلك الاشتغال وهو كون الغني مشتملا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه علا
وتنصب الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه كما في كان زيد قائما فكان يكون ناقصة

كانت لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في زمان الماضي دائما غير دالة على عدم سبق
والانقطاع لاحق نحو كان زيد قائما متصلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر ومعنى صار عطف على قوله لثبوت
خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد المعنيين على الاخر على ما هو منه
كقول الشاعر: بتيهاء قفر والمطي كانها / قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على
قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا لضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت / وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على
قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة بمعنى ثبت مستغنية بالمرفوع عن خبر حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كان كقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي
كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من كان في المهد حال كونه صبيا
اللفظ وليس على المعنى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون بمعنى
الانتقال من مكان الى مكان ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بكر ومن بكر الى عمرو
مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
وقال ... واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
للمصدر نحو اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح والثاني ... الشأن ... ويكون بمعنى صار نحو اصبح

وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات يقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا افاد ثبت له ذلك في جميع نهاره فاذا قلت بات
زيد سائرا افاد ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار كظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي
صار وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بمنى طيبا لكن مجيئهما
تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم فلذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة
وآض وعاد وغدا وراح وهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل نحو
آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو
بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من المتن في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب والتي بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من المتن اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات وما زال اصله من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعنى ما زال
ومنها البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها
اي خبر كل من الافعال الاربعة لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا اشعارا على انها اسمها ليس قسما على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها ليس قسما على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن
ان يقبله عادة نحو ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة
اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي عليها

عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا فعليه مساعدة هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادوات
عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيين مدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت مدة ثبوت ظرف ما بعده وذلك لان لفظ ما مصدرية
في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر وكثيرا ما انقطع فلا بد حينئذ من حصول كلام فائدة
تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج
وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم تشفع ما دام باجلس لم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في الحال مثل ليس
زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو
قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار
الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل قوي فلا بد بجواز التقديم
نفي الضرورة من طلب وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد مثل قولنا ما لم يوجد يقتضي تقديمها عليها كوجوبه كان
مالكا وتاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان يزيد نفي الضرورة من جانب العدم فقط

ان حينئذ مثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ونحو ان تجئني واجبا كالمثال المذكور وفي اي الافعال في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال الواقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لاقتضاء التصدير واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وكانت هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهر امر جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه المقابلة فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان ادات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه وهو ليس فيه الخلاف من الجمهور ومن بعضهم مع بعض في الافعال فهنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل ليكون هو اي ليس المختلف فيه كما قال المبرد والكوفيون وابن السراج على انه لا يجوز مراعاة للنفي او بمشابهة تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز تقديم اخبارها عليها لانه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين حكم هذا القسم مع ما كان قبله لان المصنف وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اول ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر اي لدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء او يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بحسب نفس الامر نحو عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحسب رجاء المتكلم وطمعه لا بحسب نفس الامر

او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول الخبر بحسب المتكلم بحسب دنو الخبر اي قرب حصول الخبر للفاعل كما في كاد زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحسب حصوله او وضع لذلك لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي في الخبر وشروعا في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب شروع المتكلم او شروع الفاعل في الخبر بان يقصد الى ما يفضي اليه كطفق في نحو كرب وطفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب شروع المتكلم او شروعه فيما يفضي اليه كالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الاشتقاقات لم تتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب على انه خبره اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم كعسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر كعسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وهذا اعني ما نقصه وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول ليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان لم يبق على المفعولية صورة لانشاء المعنى الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول حتى هذا تام وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا لانه بدل اشتمال ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي ان هذا وجه قريب فتقول في الاستعمال الاول ما يستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه

استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما ففي هذه الاستعمال ناقصة وقد ان
اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب كعسى ان يخرج زيد ففي نحو عسى احتمال
آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى آخر وهو ان يحمل ذلك من باب التنازع بين عسى و
في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدم عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد ففي طي هذين الاحتمالين تقصد ايضا وقد يحذف ان عن الفعل
المضارع في الاستعمال الاول تشبيها له بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كعسى
زيد يخرج بالاستعمال الاول لا يذكر فيه ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان في الاستعمال الاول دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى
ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر وحصوله كاد وتقول كاد زيد يجيء ودنو الخبر
لعلمك بانه اذ هي الحصول للفاعل فان الفاعل اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع بدل
قرب حصول المراد لكال اعتبار لعدم منية من غير ان ليدل الدلالة على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على
خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه
نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح فانه دليل على زوال رسيس الهوى لتسليمه تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا

وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
وان يخرج حينئذ في محل
النصب بانه خبر عسى ٢٢

فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير تخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح
بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فتخطئة بعض الفصحاء خطأ وهو من الوهم في تسليمه تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
فاعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال لابي حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها ولم يكد
اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه
التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا ايضا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاول وقد عرفت وجه القدح فيه وفي مستمسكه والثالث وهو ما وضع لدنو
وقرب ثبوته للفاعل على وجه الاخذ والشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا
وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي
دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد يأكل واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك يعني شارع طفق على طفق اي واوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال

مقاربة

فتارة يستعمل استعمال ما هو على صيغته كما او ستان بيدان يحيى او ستان يحيى زيد وتارة يستعمل

بدون ان يكون [illegible] فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب في بعض النسخ افعال التعجب

اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فالافراد في الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده

وتثنيته بالنظر الى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا وهو ما وضع

فعل وضع لان الكلام في تقسيم الافعال [illegible] بتقدير [illegible] لكن منتقض نحو قاتل الله

ولا شك انه [illegible] فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة

بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من

التفضيل وكثيرا ما يستعمل في الدعاء ولذا اي الفعل التعجب لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي

صيغته تركيب ما افعله وثانيتهما صيغة الفعل الذي صيغته تركيب افعل به بشرط ان يكون ما في [illegible] من التركيبين [illegible]

غير متصرفين فلا يصيران الى المضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ مثل افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن

واحسن به ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبني منه افعل التفضيل لتشابههما من حيث كلا منهما للمبالغة

والتاكيد كذا لا يبنيان الا لما [illegible] افعل التفضيل وقد سبق ما اشتق العلام وما اسقت الكذب

في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه بان لم يكن ثلاثيا مزيدا فيه او مجردا فيه لون او عيب مثل ما اشد [illegible]

واشدد به [illegible] اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء وكان

فيهما اي صيغتي التعجب [illegible] تقديم اي تقديم جار في غير ما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور

على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا

عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي [illegible] الكلام الى نصهما على [illegible] زيد احسن

ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال والظاهر ان كما لا يغير الامثال

قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم

غيره وكذا التاخير يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى ويجاب ان ذكر الثاني تصريحا للتاكيد

[illegible] ان كل واحد منهما وان لم ينفصل من الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر

فلا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد

مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق

واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن [illegible] واليوم [illegible]

متصل بزمان التكلم [illegible] وما ابتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول [illegible] او ابتداء

المصادف في بعض النسخ ما ابتدائية ومعناه [illegible] نكرة بمعنى شيء لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما

خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر [illegible] موصولة عند الا[illegible]

والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله حسنا شيء عظيم وقال الفراء [illegible] استفهامية وما بعدها خبر

قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب [illegible] فاستفهم عنه وقد يستفاد من

معنى التعجب كما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل [illegible] امر ومعناه الماضي من افعل [illegible]

وافعل كالم اي صار ذا لوم [illegible] مجرور [illegible] الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان

المتعجب ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي ان يقول على ما هو القياس في الضمير عند سيبويه

افعل لان الفاعل [illegible] وعند الاخفش [illegible] احسن بمعنى صيره ذا حسن [illegible]

همزة افعل للصيرورة فالباء للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فان المعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة

على ان يكون من شتعه نفسه ويكون همزة افعل للتعدية كما صح قضية اي في الفعل ضمير وهو فاعله اي حسن
انت زيدا او زيد اي جعله حسنا بمعنى صفة به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان بئس امر لكل واحد ان
يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالجمال فمثل ضربه بالحسن كيف شئت فعل فيه جهات الحسن
كل ما يمكن ان يكون من شئ افعال المدح والذم بمعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذه اللقب ما وضع لانشاء
مدح او ذم فعلم كيف مثل حسنه ونحوه مما ليس موضوعا للانشاء فنعم وبئس اصلهما نعم وبئس فعلان على وزن فعل بكسر
العين ثم قد المقرب في كل ما هو فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة باسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين بعدهما المدح او الذم كسر الفاء
واسكان العين وقال سيبويه كان تمام العرب اتفقوا على ذلك في نعم وبئس شرطهما اي شرط نعم وبئس ان
الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني او مضمرا مميزا بذكر المخصوص بعده ويكون
الكلام تفصيلا بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل
وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
او صاحب رجل او زيد وحسن الوجه انت مميزا اي بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي
نعم شيئا هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة محذوفة
في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوص اي نعم الذي فعلته هي اي الصدقات قال سيبويه والكسائي
ما نه بمعنى الشئ فمعنى فنعما هي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بعده كذلك الفاعل المخصوص

معيشة بر

المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
المقام وهو اي المخصوص مبتدأ ربما قبله اي الجملة التي قبله خبره والمحتج به للاطلاق حرف الضمير للمبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وجوبا مثل نعم الرجل زيد فزيد في المثال اما مبتدأ
ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال كانه لما قيل نعم الرجل كانه سئل من
هو فقيل هو اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي
المخصوص يعني شرط صحة وقوع مخصوص مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في
او تأنيثا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان
ونعم النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
ولم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص
الذين كذبوا وهو جمع مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتشبيه انه لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل
الذين كذبوا او يحمل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ذكره في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن
مثل بئس في افادة الذم وشرائطه والاحكام وحبذا اي من افعال المدح والمخصوص حبذا او هو اي حبذا
من حب الذي او ذات محمودا من ذا وهو فاعله اي فاعل الفعل فاوده لا يتغير اي حبذا وفاعله ذا
فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص حبذا

هشتم

چهارم

بحث الحروف

كما ان المخصوص يعم على الوجهين المذكورين وكونه ان يقع قبل المخصوص اي المخصوص حبذا او بعده اي بعد
مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير نحو حبذا رجلا زيد وحبذا
زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او
راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعل [illegible]
لان زيد مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فراكبا حال من الفاعل لا من المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لابد في دلالته من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره
احتاج في جزئيته للكلام الى اسم او غيره الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو [illegible]
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الايصال وما عدي باللام صار متعديا الى
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و[illegible]
والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان [illegible] مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف
حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وهي اي حروف الجر [illegible] معاني الا
اي [illegible] لان [illegible] للجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجود [illegible] وكذلك [illegible] الواو والتاء
والكاف باسمائها [illegible] وحدت كلاف [illegible] منها ورب وواوها اي واو التي تعد [illegible] بمعنى
رب [illegible] من حروف الجر [illegible] وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ

ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا العشرة الاول لا يكون الا حروفا والست التي بعدها يكون حروفا او اسماء والثلاثة
البواقي يكون حروفا وافعالا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ لا معنى لابتداء النهاية وهذا الاستعمال كثير اما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل
غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الخميس
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجيء من
للتبيين اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد تكون من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم والزائدة عطف على قوله الابتداء فانه مرفوع
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عنه المصنف بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم فيه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي
وقد كان بعض مطر او شيء من مطر او نحو ذلك وعلى الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب قد كان من مطر
والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو سرت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان [illegible] اليه باعتبار الشوق
وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في
الانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا [illegible] في كونها بمعنى مع شبهها بالى كما الى في كونها لانتهاء الغاية

للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر خلافا
حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بجوازه
بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستندا لما وقع في بعض اشعار العرب على قول
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا تجوز روايته قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشي حقيقة نحو الماء في الكوز و
مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل والباء للالصاق اي
لصوق امر الى المجرور بالباء بهذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه بمعنى لصوق مرورك
اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم من ان يكون السرج حال اشتراء الفرس مصاحبا له فان الصاحب يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي
لافادة وقوع مجروره في مقابلة شي اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
التصيير [illegible] الباء فاعلم فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا
والتعدية بهذا المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالجار
الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
والزيادة في الخبر في الاستفهام مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي نحو ليس زيد بكذا
ما زيد براكب وهي في الخبر في هذه الصور قياس وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا
والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص نحو المال لزيد

لزيد وللملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شي نحو ضربته للتاديب وجئتك
لاكرامك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف
لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال
لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان
كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
الذي يدل عليه رب لانه اذا وصف الشي صار خاصا فاقل كالعالم بوصف وباشتراط كونها موصوفة
هو على المذهب الاصح وهذا مذهب الجمهور ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف
وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى
القرينة وفعلها اي فعل رب بمعنى الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك
الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته ورب رجل كريم ما رايته محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا
في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على
مضمر مبهم لا مرجع له مميزا بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا او
كان المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة
وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد دخولها على الجمل نحو ربما
كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو

عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت تارة بمعنى رب جارة
بنفسها الصغير ورب بمعنى رب لا يقدرون له معطوفا عليه وذلك تعسف والقسم اي انها
تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله
اخبرني حطا للواو عن درجة الباء المختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك الاختصاص انحطاط
عن رتبة الاصل وهو الباء تخفيفه باحد القسمين وخص لفظ الله تعالى التاء مثلها اي مثل الواو في امرين
كحذف الفعل وكونها لغير السؤال المختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة لانحطاطها عن رتبة اصلها الذي
هو الواو تخصيصها ببعض المظهر وخص بما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم
اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
وعلى اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون
لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن ونحو بالله اخبرني وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان
الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة بالاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
يوجد الاختصاص وهذه لكمال التشابه تلتقي اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما
ولا فاللام في الموجبة الاسمية نحو والله لزيد قائم والفعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو

نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا واما القسم الذي للسؤال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا
اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم على القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه الجملة
المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب لانه لا
فيها علامة جواب القسم ومن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء آخر وذلك اما بزوال الشيء عن الثاني
او بوصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم و
وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء الشيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
يكونان اي عن وعلى اسمين على ذلك اذا دخل من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني من عليه اي من فوقه والكاف
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما
بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص اي الكاف
اي لا تدخل الا على الظاهر فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في الشعر على المضمر نحو وما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فيهما
للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما زمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا
مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون انت فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي

او عدم ... كان مذ ومنذ وابتداء الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي هما للظرفية
من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي يعتبر به حاضرا او ان مضى بعضه يعني اذا قصد
الزمان الذي يعتبر حاضرا كاملا او ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ
ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لا انه لم ينقض بعد
ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءها فكيف يصح اعتبار ما بعد الزمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته
من دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فادخلت
ما بعدها نحو ... وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
نصبت كونها افعالا ووجه شبهها اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي
والثاني الخاصة بانها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بحروف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا التعبير
بما يشيع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا وصفت مع ...
تخفف لو ما بعدها ولما ... بصيغة جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل
للاستثناء بخلاف الادوات السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وهو بالتمام من اقسام الكلام
من اقسام الكلام او كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما قبلها على حذف المضاف بان يقتضي عدم

علام

عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وتكون
في الصدر شبيهة بالمكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة
لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي تلحق هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
اي تلحقها ما على الافعال لزوالها ... الكافة اختصاصها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها اسما فان
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم فقد قلت
كقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في
الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء
في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول ما يشتق منه لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة
نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلا نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
وحال كونها مع جملتها مفعولا نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار
علمه لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الابتدائية لانه اي ما بعد
مبتدأ ولكون المبتدأ مفردا وجب فتحها لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لان ما بعدها

لوم

وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب حذفه بعد لولا التحضيضية على ما يكون لولا اي هلا وذلك نحو عمت اي لولا ان

اي هلا ذلك ولولا انك منطلق اي لو الصدر [illegible] وكذلك قالوا لو انك [illegible] المفرد

لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا كلو انك قائم اي لو ثبت حاصل فان

جاز في موضع التقدير ان بتقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير حمل ان

مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة نحو من يكرمني فاني اكرمه اذا وقعت بعد الفاء الجزائية

فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني

فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا

او خبر مبتدا ونحو قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم فيما وقعت بعد اذا المفاجاة

فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها

مع ما مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما

قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني

وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم بقفاه

ولهازمه اي [illegible] ان كل ليصفع بقفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتئتان في اللحيين تحت الاذنين

جمعهما باراده ما فوق الواحد او باراده تمام حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا في عبد القفا

اي اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وجه وذلك كسر من الشيخ فمن جملة اشباهه قولهم

اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي بعض

الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول [illegible]

ما هو ليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول قولي حمد الله الفتح

لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول

ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها لم

تعدم وفايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء

كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع او بحكم ان المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل

ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا لكنها في حكم المكسورة

حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون المفتوحة

فانه لم يجز العطف على اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يبق [illegible] وشرط العطف على اسم ان

المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو والتقدير ان

زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قائم [illegible] والتقدير لزم اجتماع عاملين على

اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان لانك ان [illegible] ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف

عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على

اسمها يكون العامل فيه الابتداء لزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو باطل خلافا

للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع

بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر للكوفيين في كون اسم

ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عندهم [illegible] انك وزيد ذاهبان

انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما

فانها تجوز ان في مثل انك وزيد ذاهبان ان يعطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لم يدخل
ان في اسم بواسطة بنائه لكان اسم لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن بمعنى في جواز العطف على محل
لكنه لكن اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التأكيد فيجوز عطف على محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان بالكسرة
كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر لا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على
محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا
لذلك التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا تجتمع معها ما هو للتأكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق به دخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت على الاسم اي على اسمها او الفصل بينهما اي بين الاسم والخبر منها اي بين ان نحو ان في
الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما صح
دخول اللام في هذه الصور لانها بعدها لا يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ولكنه ما ختار والتقديم ان تدون اللام ترجيحا للعامل على الغير عامل في دخول اللام في ان
على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان
في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل المشدد وكسرة والاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها هو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو

صدره يلومونني في حبها سعيد

ما هو

ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها الا اعملت
فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الكلمات
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب اللفظي لكونه اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا اختلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة المكسورة
على فعل من افعال المبتدأ اي من افعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر
لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ
والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين لقول الشاعر تالله ربك
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين
وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر واستدل في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل
اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام ويلزم من بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى

لا يعتد بسوا

واقع

وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا
بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في اللفظ وان كان اقوى
من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في اللفظ في وقت دون
وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة
لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على
المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قايم وحسبت
انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجائز في المظهر فقط قال
الشاعر فلو انك يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
اي المفتوحة المخففة مع الفعل لكونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل
ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم
ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور
الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون
المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية

والمصدرية

والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما والفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عنى
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب في مذهب الخليل انها
مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت
الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة
وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها
عن المشابهة بفوات فتح الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه
حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت
واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما كان في ان المخففة ويجوز ان
يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند
البصريين مفرد وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزايدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة
لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون
ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا
قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك

الوهم بقولك لكن عمرو الم يجئ متوسطا اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون
نحو جاءني زيد لكن عمرو الم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو الم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرو غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة وشابهت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف اخواتها من المخففتين فانه ليس لها ما يشابهها
عليه وفي بعض النسخ على الاكثر فكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز
اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز
معها اي مشددة ومخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا
قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب المعمولين
بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اي اتمناه كاينا على صفة القيام
فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير
كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه
اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كان رواجعا والمحققون
على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
الصبى لنا كاينة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل و
معناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى ولعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب

والغالب مع الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد
السيرافي في ذلك وداع دعا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه سمع
مجرورا في موضع آخر فاتى به محكيا على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل
بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل الشارح اراد بما
ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة
والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر وحكم بشذوذه الحروف العاطفة
العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف
عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل
ولكن وعند بعضهم اي المغربي منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو
ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير
فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع منها
ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو

بيان ثم

او حتى عمرو

او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها الا اطلاقها اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا او
عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل
الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بالمهلة والتراخي وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها
وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب اتصافه ضعيفها
جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء
للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا
من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم

تقدم

تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على العكس
ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى
او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء
الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انهم لم يثبتوا في
العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل في حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون
العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا ليتبين للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون
مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود
من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما
ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف
الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد
مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل
من الامرين لا انها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من
وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لان كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها تليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين و المستوي

الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند
المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد
المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يحسن تركيب ارايت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم
يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا
رايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا
فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكتاب
المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الاصح
ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة
الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام
المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي
من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين احد
الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا تفيد التعيين بخلاف او واما
مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما
بلا ونعم لان المتكلم بالسؤال عن احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما عنه ح
لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر
واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل

واحد منهما حكما آخر وجعلهما اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن مسامحة
ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز وعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر
لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول و
مثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة
اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اضربت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنه فقلت
ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل
اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف
شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف
باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة
مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما
نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة
الى ان اما ليست من حروف العاطفة واللام تقع قبل المعطوف عليه وايضا
يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين
معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن

الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلاثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف
عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم
النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فيعني ما جاءني زيد بل عمرو
بل جاءني عمرو واما زيد في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي
لا تكون للايجاب بما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم من الاول
نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فنظيره بل

بل في

بل فيجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي
ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تصدر بها الجمل كلها حتى
لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو
الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة على المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا
وها ذا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل
لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء و
الهمزة للقريب كانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان
القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة ولا كلفة
اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم
يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد
وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني
الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي
محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد
وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فيعني بلى

الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من الكلام
النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم
وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة
بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به نحو
اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما في قول
في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام لا شك في
غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي
لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون
المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك
اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى ولم يأت وجاء ان
لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان
وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في

في قول

في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
نعم اللقاء شفاء للمحب فيجيء بها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف كونها
تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع
زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها
لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي
تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا
لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معا
والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه
ان وان بفتحتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا
وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة
جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح
الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو
والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومتى ما تذهب اذهب معي اي

نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما
ترين من البشر احدا فلكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط
ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم وعما قليل
وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا زائدة مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان
المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت
زيادتها قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والغرض من زيادتها
التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغنى عن القسم فيغير لذلك صورة نفي القسم
وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي
في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن اللام البارد
تقدم ذكرها تكلا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرف التفسير اي
فهي تفسير لكل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اي مات وان وهي اي حرف ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل يتضمن معنى القول
تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى

مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقولنا يا ابراهيم تفسير للمفعول
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان
ائت اي كتبت شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول
المقدر لكتبت وفي قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله
ما امرتني به ان اعبدوا الله لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول
الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى
الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان
خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي هو الحق وان كان قليلا كما وقع في
نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي
للجملة الاسمية فقط الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت

قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا احروف التحقيق هل
والاستفهام وتين ولوما ولولا انما صدر الكلام لدلالتهما على احد انواع
الكلام فقصد ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمهما
الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا
او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له
فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب
قد سميت بها لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او
المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى
هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل
عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيفهم منها اذن
ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من
غير توقع كما تقول قد ركب الامير لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من
ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب

الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد
وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام لانهما في
حالة لانهما على احد انواع الكلام كما مر وقد تدخلان على الاسمية والفعلية تقول في
الاسمية ازيد قائم وهل زيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وهل قام زيد وكذلك السائل تقول هل زيد قائم واقام زيد
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان
يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فكان
اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم
تصرفا من هل فيها باعتبار استعمالها في مواضع لا تستعمل هل فيها تقول
ازيدا ضربته ولا تقول هل زيدا ضربته فان دخول الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيد
ضربت الا عرف وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار وذلك
حمله على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لان المقصود انكار الضرب بل هو وجه مستحسن فلذلك لم يصح فيه الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه في قصد الاستفهام عن احد الامرين

عن نفع المستفهم تقيده وباستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى في
النسب الليق وتقع بل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم
يتعين ولانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا
ما وقع وافمن كان ومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تعرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر
الكلام فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو بعكسه يعني للماضي وان
دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني
اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي
في الاستقبال وقع مني اكرامك فيه كذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو
لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي
فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مومنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا
لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان
حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول

ايضا مه

بحصول

بحصول مجي مقدر فيه فيلزم انتفاؤه بانتفائه وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجي
في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم منه انتفاء التعدد ومن
هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ المشهور
ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولها
استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شي فيربط ذلك الشي بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام
فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم

ذلك مه

منك

فلما كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل جعل منفصلا بارزا وليس التاكيد
الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل جد من حذف الفعل
وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعده ما قيل بعد لو المحذوف فعلها لو
انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معمولية فاعل للفعل المقدر بعد لو و الصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل
موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
هو الافراد ويكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر
لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر
وههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ
فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر
مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل
في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح تركيبه لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط

الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات
الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيهما لفظا
اي في جوابه كان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لا يلزم
ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال لما هو ماض لفظا او
لا اتيتني مثال للماضي معنى لا اكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويعتبر الشرط وان
يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل وان يكون المضمنى جاز ان يعتبر الشرط و
يلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان اتيتني
لمنوالا او لهذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار تقديم
والجواز كليهما لنشر على غير ترتيب اللف على المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني
والله لا اتيتك او وفي هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار
القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم على المعنى الاول
هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا

نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاية فانه نشر
باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من
المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى
الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له
بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما حيث مثل لاما وتقدير
القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظ في صدر الكلام فلزم في
الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا
يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض و لا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون وما بعده اي لا يخرجوا وكذا
قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل
ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث

التمام

حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور له لانه احد الضدين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير مذكورة
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها
المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي بينها وبين فائها الواقع
في جوابها جزء مما في حيزها اي في خير فائها او خبرها لان خير الفاء ايضا خير لها سواء كان
ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء و
عدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لا تمنع
تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد وهو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف مطلقا اي معموليه مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامهما
ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما
يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم
الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل القائل

الا زيد ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء
قدم على الفاء والا اي ان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء لاجل
انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل فرق بين ان لا يكون في جزاء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني فهذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما
يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين
اما وفائها لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد
مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم
الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول
به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم

برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف واما تفصيل الفصل
لما يكون الواسط بين اما وفائها منصوبة المظهور راجع الى شرحنا لكثرتها حرف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له
اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اي لا تجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا اي لتحقيق مضمون الجملة
والمقصود
المتبعة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف لمناسبته معناه بمعناه والا كلا للردع
الذي طلب على قوله تحقيقا لضده لكن النحاة فلم يجزئوه اذا كان بمعنى حقا ايضا فهو
مما هو ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود من ان فلم يخرجه ذلك عن
الحرفية تاء التانيث الساكنة كالمتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي
ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم
فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فيتبين من اول الامر بسكون هذه على بنائه وبحركة تلك على
اعرابه او لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا
غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو
اي الحاق التاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسالة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث

انها من الاحكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل نحو قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى
هذه العلامات ما مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون
معنويا وسماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على
ضعفها فليست بضماير كيلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف
لحقت بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا
ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة في
مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض
كون الخبر مقدما ومنها التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به ما ينون الشيء
اعني التنوين اشعارا بحدوثه وعروضه كما في المصدر من معنى الحدوث
وسمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يعتبر الحركة
العارضة مثل عاد الاولى وسمي ساكنة نون من ولدن ولم يكن وامثالها و
بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة هي الكلمات لا توابع حركات واخرها وانما
قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها من
غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اجزاء الكلمة والتنوين فان قلت آخر الكلمة هي
الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم
ليشمل التنوين الترنم في الفعل لا تاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينقض

بقية

فيقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر
تطفلها في الوجود وتطفل العارض والمعروض وليس نون تطلق تابعا لحركة لام
الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف فح لا يتصور معناه في
غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله
غير متعين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت
السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال
الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا
عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذ مضافة الى الجملة التي كانت بعده فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق
بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ و
جعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل اي بكلهم وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المؤنث السالم كمسلمات فان الالف علامة
الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في
ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه
اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن

لزالت العلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما
كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى
مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب
حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف و
الكلمات الواقعة في اثنائها جاز ابل واقعا لكان شاهدا من اصحاب الغناء لان محل
التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع و
لا يخل بفهم المعنى وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا
باشباع حركة واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها
الالف عوض عن الالف عند التغني نون التاكيد واما ما يلحق القافية المقيدة
وهي فان كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت
بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق
لتيسير امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق شبهه

شبهه الاعلام لماع الخفق فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة و
لا يمكن مد الصوت بها لحركة عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون وقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
تجاوز البيت بلحوق التنوين عن هذا الصوت الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع و
ليس للقسم الاول اسم بخصوصه واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من
المعاني ولا موضوع لغرض التركيب لان معناه الترنم لكان حروف التهجي موضوع
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي
من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينان الاخران باعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم موصوفا بابن حال كون
الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم وعلم انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد [illegible] لا يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من
الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة
نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في
جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا يحذف حيث ما كانت لئلا

يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها فخفف الفتح مع غير
الالف اي غير الالف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين
نون الجمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما تشبيها فيهما
بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر
نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون
بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب
وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي لزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه
المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكد الفعل بالقسم وينفصل عنه وفي قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل
جايز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد
الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصود عن غيره وما قبلها اي قبل نون التاكيد
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان شرطت في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في

في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة
ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل
الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة و
ما قبلها فيما عداه اي ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
كان او مخاطبا والمؤنثة الغائبة مفتوح طلبا للخفة ونظرا ان ما عداه اي ذلك المذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث حكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان و
اضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه
بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة
للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على
غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون
الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية والجمع المؤنث مع الضمير البارز اي او جمع المذكر
والياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة في حذف الواو والياء يعني
ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء و
تحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند لحاق النون
بها ومعنى كلامه ان النون حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع ضمير بارز وهو على شيئين جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث

نحو اغزي وارمي واخشي والثاني مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش
فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا العدو وكذا اغزن وارمن
يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اقضي الجيش وارمي العدو وبضم الواو
المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل فتقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن
الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون
كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية فتقول اغزون وارمين واخشين برد
اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع
غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترى كما يقال تريان هذا امثال لغير البارز الذي تحركت لانها
تفتح مع المتصل وهل ترون في هل تردن باسقاط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال ما فيه بارز ضم لاجل
النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال هل ترى
الناس هذا امثال ما فيه بارز كسر لاجل النون واغزون عطف على ترين
لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما رد مع الضمير
التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل

ن

هل م

شرح

اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها
كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها
الواقع في كتب التصريف بعضها ما هو مع الضمير الغير البارز
المتصل كما اشار اليه في النون المخففة بحذف الساكن
اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها في بعض النسخ للساكنين
اي لالتقاء الساكنين كقوله ان تغز لا تهين ا
لفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين
حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة

اعلم ان الاستدلال ان خبر مطلق كان معنى
مستقل ملحوظا للعقل بالذات بحيث الحكم
عليه وبه وان خبر معنى مطلق متعلق
بخصوص فلا تحتاج ان خبرها ان لا
يلاحظ العقل من حيث انه مفهوم مستقل

قوله في الجوهر الفرد وان كان معنى
فيه والشمس والقمر

دل است بیکسی بلا ... فبود

در کنج خانه نشسته در غیب شهود

و صالک ... بالسلام

صحبت با حق با خلق با بزرگان با دوستان

بادشهان بانفسی بادرویشان با عالمان
تواضع

با جاهلان

منصور وار گر به سر رشته پای دار
مردانه پای دار که جانی پایدار نیست

۱۲

قوله وواو القسم انما يكثر عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالقسم والتي مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منها في الجميع صلة القسم والتاء فانها وعوض الرحمن وجوابه اذا اعترض والعذر

اعلم ان واو القسم لها ثلاث شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا تقول اقسم والله ... فلا تقول والله ... من فعلها ... والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا تقول والله اخبرني كما تقول بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير ... وذكر ... بالحلف او مختص ... وبد لا منها وانما تعلم بالباء ... لانها اصل ... فعل القسم المقسم وابدلت الواو منها لما بينهما ... لكونهما شفويتين ومعنى ... الالصاق ... واو العطف ... معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو ...

ولا يجمع في موضع ... فانه لا يدل على ...

اعلم اصلحك الله تعالى في الدارين ان في العلم بكسر اللام ثلث مذاهب اولها انه جمع وثانيها انه اسم جمع وثالثها انه اسم جنس ... على ما بين ... الفرق بين الثلاث ... ان الجمع ما دل على الآحاد ... والزيدون ... يدل على الآحاد بالحروف لانه موضوع للآحاد واسم الجمع ما دل على واحد من ... الآحاد ... فانه موضوع لمجموع الافراد ... كل واحد من افراده من ... دلالة الكل على اجزائه واسم الجنس وهو على قسمين افرادي وجمعي فالاول ...

١٩١ ورق



عرضنا الامانة على
السموات والارض

